

دفع الارتياح عن حديث الباب

علي بن محمد العلوي

[1]

كتاب دفع الارتياح عن حديث الباب تأليف العالم الجليل المحدث السيد علي بن محمد بن طاهر بن يحيى العلوي طبع
على نفقة أولاد المؤلف السيد حسن والسيد يحيى أبناء السيد علي بن محمد بن طاهر بن يحيى العلوي

[2]

اسم الكتاب : دفع الارتياح عن حديث الباب المؤلف : علي بن محمد بن طاهر العلوي الناشر : دار القرآن الكريم
العدد : 2000 نسخة المطبعة : شرف ليتوكرافي : كرماتي

[3]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الرب العالمين وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله والسابقين الاولين عن
المهاجرين والانصار ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين هذه نبذه في تصحيح حديث النبي (ص) انا دار الحكمة
وعلى بابها والرواية الثانية انا مدينة العلم وعلى بابها قد منها اختصارا لكتابي الكبير الواسع التحرير في هذه
الحديث اقدمها للطبع والله الموقف وارجو أن ببسمه الله لي اتمام الكتاب الذي فيه البيان الواضح والشرح الكامل
من الذي لا يبقى معه توقف في صحته لكل منصف والله اسأل ان يوفقني للصواب وان يهديني الى سواء الحق وأن
يجيبني تمر لات التعصب والاعتاق

[4]

بسم الله الرحمن الرحيم

[5]

مقدمة بقلم تلميذ المؤلف الاستاذ عبد الله محفوظ الحداد نحمدك اللهم فلا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ،
ونصلي على نبيك محمد رسول الهداية وآله منابع الدراية ، وأصحابه قواعد الرواية ، وعلى التابعين لهم بإحسان ،
من الانمة المهتدين الجامعين بين الرواية والدراية . وبعد ، فهذا محرر لشيخنا العلامة الغيور على دين الله وعلى
أهل دينه العلماء ، لخصه من كتابه المسلك المبسوط في تحقيق حديث (أنا مدينة العلم وعلى بابها) أقام فيه مسلك

الانتصاف على قواعد علوم الحديث الشريف ، بغية الحق وتحقق الانصاف بالانتصاف ، وسماه دفع الارتباب . وقد كانت أمنيته رحمه الله أن يطبع وينشر في حياته ، لولا أن المنية عاجلته قبل إتحافه فانتقل إلى رحمة ربه في مساء يوم الاحد 18 ربيع الثاني سنة 1409 هـ . موافق 27 - 11 - 1988 م ودفن في مقبرة الشيخ يعقوب بالمكلا حضرموت مساء يوم الاثنين ، في جمع حاشد حضره من مختلف البلدان . . رحمه الله رحمة الابرار ، وأسكنه مع سلفه العظام من العلماء العاملين الاعلام دار السلام ، وأخلفنا بخير في ذويه الكرام . ونحن وفاء لذكره وتحقيقا لرغبته كان أول عمل قمنا به هو تقديم هذا

[6]

التلخيص إلى الطبع ، حتى ينتشر بين المريدين ، وإفادة لطلاب الحق أجمعين ، والحمد لله رب العالمين . التعريف بالمؤلف هو السيد العلامة الباحثة ذو الباع الطويل في علوم الشريعة الاسلامية والعلوم العربية ، وقد تخصص في علم أصول الفقه وعلوم الحديث ، ولقد لازمناه واستفدنا منه ما لم نستفده من غيره من شيوخنا ، إنه بحر لا ينزف ومعين لا ينضب . ولد رحمه الله في السويري - حضرموت ، وتربى يتيما في حجر أمه العظيمة . قال لي يوما إن السيد العلامة الفاضل عبد الباري بن شيخ العيدروس كان يعتني به ويدعوه دائما إلى مائدته ، ويتفقد أحواله ، وله عناية خاصة في تربيته وتعليمه ، وقد كان جارا له فيعامله معاملة أولاده وزيادة . دراسته كانت دراساته الاولية في تريم ثم أخذ العلم عن شيوخها ، ومن أجلمهم السيد العلامة محمد بن سالم السري ، والعلامة الصالح عبد الله بن علي بن شهاب الدين ، والعلامة الصالح عبد الباري بن شيخ العيدروس ، سالف الذكر ، والعلامة الفاضل شيخ الرباط عبد الله بن عمر الشاطري ، الذي وقف حياته على نشر العلم حتى تخرج به خلق كثير في محيط اليمن شطريه

[7]

والصومال وأفريقيا وغيرها . وغيره من الشيوخ الذين تتلمذوا على العالمين السنيين الحبيب أحمد بن حسن العطاس ، والحبيب علي بن محمد الحبشي ، اللذين أخذوا العلم من شيخهم السند شيخ الوادي عيدروس بن عمر الحبشي ، عن شيوخه الذين أوردتهم في ثبته المسمى (عقود اللالي بإسناد رجالي) مطبوع . وقال رحمه الله : وقد أجازني والبسني عمتي وألقمني بيده شيخه الحبيب عمر بن محمد الحبشي ، كما فعلوا به مشانخه وأجازني في كل ما استفادته وأجازوه فيه ، ومن أجلمهم أبوه العلامة مفتي زنجبار أحمد بن أبي بكر الحبشي وأعظم شيوخين له هما الحبيب محمد بن حسن العطاس والحبيب علي بن محمد الحبشي فيما أخذوه من إجازات مشانخهم وهم الكثير الطيب وأعظمهم شيخ الوادي وسنده الحبيب عيدروس بن عمر الحبشي ، فرجعت كل إجازات الشيوخ إليه عن شيوخه في حضرموت واليمن والحجاز وغيرها كما سجله في ثبته . رحلته إلى مصر وفي عام 1240 هـ رحل إلى الديار المصرية للاخذ عن شيوخها واستكمال ما فاتته من العلوم ، فأخذ عن شيوخ الازهر وغيرهم من المتواجدين حينذاك ، واستمر ما يقرب من ستة عشر عاما في مصر ، وقد وجدنا من بين أوراقه إجازة له من شيخه الكبير المحقق المحدث الشيخ محمد زاهد الكوثري مفتي الدولة العلية الاسلامية التركية سابقا ، وقد كتبها له بخط يده ، إجازة عامة في كل كتبه ومروياته ، وما أجازته فيه شيوخه . ثم عاد من مصر في عام 1257 هـ حاملا الشهادة العالية من الازهر بامتياز ،

[8]

وكان على نية العودة إلى مصر فلم يحمل معه مكتبته ، وشاء الله أن يستقر في حضرموت ويتزوج وينجب الاولاد الصالحين ، ليبقى ذكره بهم ، مع علمه الذي نشره (أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له) وبقي في تريم يشارك في التعليم وإلقاء المحاضرات والفتوى ، ثم شاء الله أن يرتحل إلى الساحل ، فكانت الحرب العالمية وحلت المجاعة وادي حضرموت ، فارتحل مع من ارتحل من أهلها إلى الساحل ، وفي المكلا لقي الترحاب الكبير من المسؤولين وغيرهم ، وتعين مفتشاً لمدارس الدولة في مادتي العربي والدين ، ولم تطل إقامته بالمكلا إذ تعين مدرسا في أول ثانوية النصفية في غيل أبي وزير لتخريج المدرسين الابتدائيين ، ثم درس بالمعهد الديني الجديد ، ثم أصبح مديرا للمعهد المذكور ، وفيه بذل جهدا كبيرا ليصبح المعهد فرعا من فروع الازهر الشريف ، ونجح في رحلته إلى مصر ثانية لتحقيق هذا الغرض ، وأسعف من الازهر بالمدرسين والمناهج والكتب اللازمة . مؤلفاته له من المؤلفات والبحوث ما يلي : 1 - كتابه الكبير (وجوب التحول إلى حسن الظن بالمتوسل) ناقش فيه كل من سبقه من المانعين له ، وأتى من الأدلة الثابتة والشواهد المتواترة عن السلف ما يقطع لسان كل متقول ، وهو لا يزال مخطوطا ويحتاج إلى جهد في ترتيبه ، لأن من طريقة المؤلف رحمه الله إعادة النظر فيما يكتب المرة تلو المرة ، فيضيف ويحذف ويشطب ويلحق ، ومات رحمه الله قبل أن يعيد ترتيبه . 2 - (هداية المتخبطين) وهو مختصر صغير من كتابه المذكور أعلاه ، رد فيه

[9]

على الاستاذ ناصر الدين الالباني على رسالته في المتوسل ، وقد طبع عام 1985 م ، 1405 هـ . وهو يعتبر كمدخل لكتابته الكبير وجوب التحول . 3 - (كتاب تحقيق البدعة) (حقق فيه معناها لغة وشرعا ، وتناول بالبحث والمناقشة الهادفة ما قاله الشيخ الشاطبي والشيخ ابن القيم ، وفيمن نحا نحوهما ، وهو مقدم للطبع . 4 - (الفجر الصادق) في أن حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابها) حديث صادق ، حقق فيه صحة حديث ابن عباس أنا مدينة العلم وعلي بابها ، وحديث علي أنا دار الحكمة وعلي بابها ، بما لم يسبق إليه على طريقة المحدثين وقواعدهم . 5 - كتاب دفع الارتياح عن حديث الباب ، وهو مختصر من كتابه المبسوط المسمى الفجر الصادق . 6 - (الأدلة القاطعة على عموم رسالة النبي صلى الله عليه وسلم) رد فيه على كتاب اتحاد الأديان للصابي . وكم كانت أمنيته أن تطبع هذه الكتب في حياته ، ولكن عاجلته المنية قبل تحقيق الأمنية . فتوفي رحمه الله عصر يوم الأحد 18 ربيع الثاني سنة 1409 هـ و 27 - 11 - 1988 م ودفن في مقبرة الشيخ يعقوب بالمكلا ، بجوار القبة . رحمه الله رحمة الأبرار ، ونفعنا بعلومه في الدارين ، آمين . حرره عبد الله محفوظ الحداد المكلا - كليه التربية قسم اللغة العربية الخميس 12 جمادى الآخرة 140 هـ و 19 - 1 - 1989 م

[10]

مقدمة المؤلف بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله ، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . هذه نبذة في تصحيح حديث النبي صلى الله عليه وسلم (أنا دار الحكمة وعلي بابها) والرواية الثانية (أنا مدينة العلم وعلي بابها) قدمتها اختصارا لكتابي الكبير الواسع التحرير في هذا الحديث ، أقدمها للطبع والله الموفق ، وأرجو أن ييسر الله لي إتمام الكتاب الاصل الذي فيه البيان الواضح والشرح الكامل الذي لا يبقى معه توقف في صحته لكل منصف . والله أسأل أن يوفقني للصواب ، وأن يهديني إلى سواء الحق ، وأن يجنبني مزلات التعصب والاعتساف . علي بن محمد بن طاهر

[11]

حديث أنا مدينة العلم وعلي بابها وفي رواية : أنا دار الحكمة وعلي بابها . قوله) وعلي بابها) يفيد أن جميع ما في المدينة والدار من العلم والحكمة يكون طريق خروجه من هذا الباب ، ولهذا جاء بعده : فمن أراد العلم أو قال الحكمة فليأت الباب . وهذا فيه حصر ادعائي ، وهو يفرض أن ما عدى المقصور عليه في حكم المعدوم ، وهو في الحقيقة ليس بمعدوم . وذلك إذا علم أن أحدا وصل في وصف الغاية والذروة جاز أن يحصر هذا على وجه المبالغة ، كأنه وحيد فيه ، مع أن الحقيقة غير ذلك ، فيكون هذا الباب الذي يخرج منه علم المدينة أو الذي يخرج منه حكمة الدار هو علي عليه السلام ، مبالغة ، مع أن غير علي يشارك عليا من الأخذ عن طريق هذا الباب من علم المدينة أو حكمة الدار ، لكن لما كان أكثر علم هذا الباب يحمله علي عليه السلام ، أطلق عليه أنه الباب ، ويرجع ذلك إلى أن عليا أعلم الصحابة . والحصر الادعائي أي على أساس ما ادعاه المتكلم وأراد ، لا على أساس الحقيقة ، إذ يراد به التعبير عن التعظيم لمن قيل فيه ، كأن الصفة مقصورة عليه ليست في غيره ، للتنويه بأنه قد حاز قصب السبق والكمال فيها . والعرب لا تصرف تدقيق ما تقوله على أساس أهل المنطق وإنما كلامهم تابع لمراهم فإنهم

[12]

يرسلون العام ويريدون الخصوص ، ويفهم هذا على حسب العادة أو العقل أو بساط الكلام ، كما تقول أمر الأمير الناس بكذا وأنت تريد من في أمارته فقط ، ويقول التلميذ جئت إلى المدرسة أول الناس وهو يريد أول التلاميذ ، وهكذا ترى أن أساس كلامهم على مراد القائل ، وكذلك خاطبهم الله على هذا الأساس ، فالله سبحانه وتعالى يقول (أعطى كل شيء خلقه) أي ما هو لازم لهم في إصلاح حياتهم . ومثله قوله تعالى) وآتاكم من كل ما سألتموه) وقوله تعالى) وأوتيت من كل شيء) . وقال في آخر الانعام) وأنا أول المسلمين) ، وإنما يريد النبي صلى الله عليه وسلم وأنه أول أمته . وكذلك قالت السحرة . وقد حكى الله ذلك عنهم في قوله عز وجل (إنا نطمع أن يغفر لنا ربنا خطايانا أن كنا أول المؤمنين) وإنما أرادوا أول المؤمنين من قوم فرعون . وقال سبحانه) ولا تكونوا أول كافر به) يخاطب اليهود المعاصرين له في الجزيرة ، ولا شك أن مشركي العرب كفروا به قبلهم . وقال تعالى شأنه في بني إسرائيل (وإني فضلتكم على العالمين (أي على عالمي زمانهم ، وقد فضل أمة سيد الرسل محمد بن عبد الله على جميع الأمم بقوله) كنتم خير أمة أخرجت للناس) . فعلى هذا الأساس أي ما يتفاهم به العرب جاء الحصر الإضافي ، وهو أن يحصر الوصف في موصوف أو موصوفا في وصف بالنسبة لأمر من الأمور ولا يكون ذلك على سبيل الحقيقة ، وهذا النوع من الحصر مشهور في كتاب الله ، كقوله تعالى) (إنما الله إله واحد) أي إن الله صفة الألوهية والوحدانية ،

[13]

ردا على المشركين الذين يجعلون الاصنام آلهة مع الله تعالى . ولا يمنع الحصر الإضافي أن يكون لله صفات أخرى تساند صفة الألوهية والوحدانية . وعلى أساس الحصر الادعائي قال النبي صلى الله عليه وسلم (الحج عرفة) وقال (الدعاء العبادة) ومن المعلوم أن أركان الحج وشؤونه كثيرة ، ولكن أراد النبي صلى الله عليه وسلم التنبيه بأن أهم أركانه إدراك الوقوف بعرفة ، وبه يدرك الحج ، لأن له وقتا محددا يفوت بفوته ، فبولغ فيه بأنه كل الحج . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم (الدعاء العبادة) فإن من المعلوم أن العبادة أنواع كثيرة ، ولكن لما كان الدعاء وقوف العبد لله سبحانه خاضعا خاشعا معترفا بالضعف والعجز والحاجة ، وذلك أهم وأقوى ما في العبادة ، عبر عنه بأنه كل العبادة . وفي سيرة ابن هشام منسق سيرة ابن إسحاق قال : حدثني بعض أهل العلم عن أبي نجيب قال نادى مناد لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي . ومن المعلوم أن السيوف غير ذي الفقار كثيرة ، وإنما يريد تعظيم ذي

الفقار بأنه أعظم السيوف ، وكذلك الفتیان غیر علی كثیرون ، وإنما یرید تعظیم علی وأن علیا أعظم الفتیان . وكذلك بولع هنا فجعله باب علم المدينة مع أن غیره یشاركة فی الاخذ من علم هذه المدينة عن طریق هذا الباب . ومثل هذا ما ورد أن عالم قریش یملأ طبقات الارض علما . فهذا إن صح فهو ألیق أن یرى فی الامام علی علیه السلام لانه الذي انتشر علمه عند جمیع المسلمین علی اختلاف مذاهبهم وأهوائهم ، ومع ذلك فإن فی قریش علماء كبار من الصحابة ومن بعدهم ، وإنما یرید تعظیمه وأنه أعلمهم . والمراد فی حدیثنا علم الفهم فی الكتاب والسنة لاعلم الروایة ، وقد

[14]

صرحت بذلك رواية أنا دار الحکمة وعلی بابها . قال ابن رجب فی کتابه المعارف فیما لمواسم العام من الوظائف تعلیقا علی قوله تعالی (ويعلمه الكتاب والحكمة : (الكتاب هو القرآن ، والمراد تعلیمه وتلاوة ألفاظه ، ويعنی بالحكمة فهم معانی القرآن والعمل بما فیہ ، فالحكمة هی العلم النافع الذي یتبعه العمل الصالح ، وهو نور یقذف فی القلب ، یفهم به معنی العلم المنزل من السماء ویحض علی اتباعه والعمل به ، والحکیم هو العالم المتیقف لدقائق العلم المنتفع بعلمه بالعمل به . وقد أشاد النبی صلی الله علیه وسلم بما ناله علی علیه السلام من الحکمة ، فیما رواه عبد الله بن مسعود (رض) قال : قسمت الحکمة عشرة أجزاء فأعطی علی تسعة أجزاءها والناس جزءا واحدا ، رجاله ثقات ، وسیأتی إسنادہ عند ذکر الآثار المعنویة لحدیث الباب . وقد أشار علی علیه السلام إلى ذلك الفهم الذي امتاز به عندما جأ جمع من الصحابة والتابعین یسألونه هل عنده شی من القرآن والعلم خصه النبی صلی الله علیه وسلم به فقال : لا إلا فهما یعطیه الله رجالا فی القرآن . فهؤلاء الذین هالهم ما رأوه من العلم الذي امتاز به ، فهو فی جوابه یدلل بأن ما رأوه من ظهوره علی غیره فی العلم ، ومن نزوجه وتفوقه فی استخراج المفاهیم من النصوص القرآنیة وإدراك الاحکام الشرعیة ، إنما هو فهم اختصه الله به علی غرار تفوق نبي الله سلیمان علی أبیه نبي الله داود ، مع وفور العلم لكل منهما كما قال تعالی (ففهمنها سلیمان وكلا آتینا حکما وعلما) . قال الربیع بن خثیم التابعی المشهور المختص بابن مسعود ، لما سئل عن

[15]

علی قال : ما رأیت أحدا محبه أشد حبا له ومبغضه أشد بغضا له من علی ، وما اختلفوا فی أنه أوتي الحکمة (ومن یوت الحکمة فقد أوتي خیرا كثيرا) أخرجه الحافظ عبد الله بن الامام أحمد فی کتاب السنة بإسناد صحیح ، وسیأتی ذکر إسنادہ عند ذکر الآثار المعنویة الشاهدة لحدیث الباب . قال العلامة القسطلانی فی شرحه علی البخاری ، باب فکاک الاسیر من کتاب الجهاد ، یعلق علی قول علی علیه السلام لما سأله أبو جحيفة : هل عندکم شی من الوحي إلا ما فی کتاب الله . . إلى آخره ، قال : فیہ جواز استخراج العالم من القرآن بفهمه ما لیس منقولاً ، قال : وهذا فیہ تأیید لقول إمام الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه : لیس العلم بکثرة الروایة ، وإنما هو نور وفهم یضعه الله فی قلب من یشاء . قال الامام الكبير ابن عبد السلام فی قواعد الكبرى : إن من عاشر انسانا من الفضلاء الحکماء العقلاء ، وفهم ما یؤثره وما یرکبه فی کل ورد وصدر ، ثم سنحت له مصلحة أو مفسدة لم یعرف قوله فیها ، فإنه یعرف بمجموع ما عهد من طریقته وألف من عاداته ، أنه یؤثر تلك المصلحة ویرکها تلك المفسدة . وقد تربی علی فی بیت رسول الله صلی الله علیه وسلم حتی جاء الوحي ، وكان یعنني بتعلمیه فكان من النبی صلی الله علیه وسلم کل الحرص والعناية بالعرض للعلم والافادة ، وكان من علی کل الحرص علی الاخذ والاستفادة ، مع الذكاء النادر ، والسن المبکر . وقال هو منبأ عن نفسه وخصوصیته عندما ذکر خصائص بعض الصحابة : كنت إذا سألت أجبني ، وإذا سکت ابتدأني ، إن الله وهب لی قلبا عقولا ، ولسانا سؤولا . وكان له کل ليلة مجلس من رسول الله

[16]

صلى الله عليه وسلم كما ورد في الاثر ، وسيأتي بيانه بإسناده ، وهذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم يغره بالعلم كما قال معاوية ، والفضل ما شهدت به الاعداء . ولهذا تفرد من بين الصحابة بقوله : سلوني قبل أن تفقدوني . وقد دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالتوفيق في معرفة القضاء . فكان يقول : ما شككت في قضاء بين اثنين ، وكان يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعض أقضيته فيستحسنها . وفي مقدمة المسلك المبسوط لهذا الحديث ما شئت من بسط هذه الامور التي حازها دون غيره . وقد جاء عن سلمان رضي الله عنه أن عليا عليه السلام أولهم سلما وأكثرهم علما ، مرفوعا وموقوفا . وعن معتل بن يسار وعائشة وأسماء بنت عميس وبريدة وعلي وابن عباس وأبي هريرة ، كلها مرفوعة ، ومن مرسل إسحاق وحديث علي ، صححه الطبري والدولابي من طريقه في الذرية الطاهرة . وكانت الصحابة تقر له بهذا الامتياز . قال عمر : أقضانا علي . وقال ابن مسعود كنا نتحدث بأن أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب ، وفي رواية أنه أعلم أهل المدينة . وكان عمر يتعوذ من معضلة ليس لها أبو الحسن ، ويقول لولا علي لهلك عمر ، ولما أفتى في العزل أعجب به وقال له : أظال الله عمرك ، وفي رواية جزاك الله خيرا . وكان ابن عباس يقول : إذا صح الامر عن علي فلا تتجاوزوه .

[17]

وكان يستشار في الحوادث في عصر الراشدين ، وتجيئه حوادث من الشام معضلة فيفصل فيها . قال سعيد بن عمرو بن العاص : قلت لعبد الله بن عياش : يا عم لم كان صفو الناس إلى علي ؟ قال يابن أخي : إن عليا عليه السلام كان له ما شئت من ضرس قاطع في العلم وكان له البسطة في العشرة ، والقدم في الاسلام ، والصهر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والفقه في السنة ، والنجدة في الحرب ، والجود بالماعون . وعبد الله هذا صحابي من مواليد الحبشة ، وأبوه عياش من السابقين الاولين ، وقد أدرك من حياة النبي صلى الله عليه وسلم ثمانين سنوات . وسنذكر أسانيد هذا الاثر في فصل الشواهد المعنوية لحديث الباب . ولما بويع أمير المؤمنين علي عليه السلام قال خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين وهو واقف بين يدي المنبر . إذا نحن بايعنا عليا فحسبنا به أبو حسن مما نخاف من الفتن وجدناه أولى الناس بالناس إنه أطب قريش بالكتاب وبالسنن وهذا الحسن السبط يوم بويع قال في خطبة ولاية العهد يذكر فضل أبيه : لقد فارقكم رجل بالامس لم يسبقه الاولون ولا الآخرون بعلم . ثم ذهب يعدد مناقبه . وقال معاوية : كان النبي صلى الله عليه وسلم يغفر (1) عليا بالعلم ، وقال

[18]

الحجاج : قد علمنا أنه أقضاهم . وقال سعيد بن المسيب : ما كان أحد أعلم من علي وقال : ما كا أحد من الناس يقول سلوني غير علي . وسئل عطاء : أكان أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم من علي بن أبي طالب ؟ قال : لا والله لا أعلمه . وقال مغيرة : والله ما أخطأ علي في قضاء . وكان علي عليه السلام يدل بالعلم الذي ورثه من أخيه صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله في أحاديث صحاح . وقال مرة وقد حمل المصحف على رأسه : قد منعوني أن أحكم بهذا الكتاب ، إذ أنه يود أن تسنح له الفرصة لبيان القرآن والحكم به ، ولكنهم شغلوه بالحروب والمضايقات في خلافته ، وكان يشكو عدم أخذ العلم عنه ، كما في أثر كميل يقول : إن هاهنا لعلماء جما ، لو وجدت له حملة . والكلام فيما يتصل بما يدل على بلوغ الامام في العلم شأوا لم يبلغه غيره يطول ، فمن له هذه المكانة كان أعلم خلق الله بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان حريا أن يكون باب مدينة علم الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله . نقل الحافظ ابن عبد البر في كتاب العلم قول علي عليه السلام :

[19]

إذا المشكلات تصدين لي كشفت حقائقها بالنظر فإن برقت في مخيل الصواب عمياء لايجتليها البصر مقفلة بغيوب الامور وضعت عليها صحيح الفكر لسانا كشفشقة الارجبي أو كالحسام اليماني الذكر وقلبا إذا استنطقته الفنون أير عليها بواه درر ولست بامعة في الرجال يسائل هذا وذا ما الخبر ولكنني مذرب الاصغرين أبين مع ما مضى ما غير وأسبق قومي إلى المكرمات فجلاب خير ودفاع شر وقد نسبها بعضهم إلى الامام الشافعي ، وانما هو أنشدها فقط (2) . قال الامام ابن قدامة صاحب المغني : ليس من شرط التواتر الذي يحصل به اليقين أن يوجد التواتر في جز واحد ، بل إذا نقلت أخبار كثيرة في معنى يصدق بعضها بعضا ، ولم يأت ما يكذبها ، أو يقدح فيها حتى استقرت في القلوب واستيقنتها ، حصل التواتر وثبت القطع . ثم ذلك مثل بعدل عمر وعلم علي وشجاعته . وحينئذ فعلم علي ومعرفته بعلوم الدين معلوم بالتواتر ، فحديث أنا مدينة العلم وعلي بابها ، أو أنا دار الحكمة وعلي بابها ، هو على ما فسرناه مضمون هذه

[20]

الاحاديث والاثار ، فلا محل لما يتشاكل به المشاغبون . كما أن ما يقوله المدعون : إن هذا الحديث يحصر الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في علي لا محل له ، فالحديث لا يحصر الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في علي ، بل هو كقوله صلى الله عليه وسلم (الحج عرفة) بل هو ليس في باب الرواية ، بل في فهم الدين كله ، كما سمعته مما حررناه .

[21]

الكلام على الحديث من حيث روايته وهذا المسلك اختصرناه من كلامنا في المسلك المبسوط . إن حديث ابن عباس وحديث علي كل واحد منهما صحيح ، كما يأتي شرحه باختصار . فالاول بلفظ (أنا مدينة العلم وعلي بابها) . والثاني بلفظ (أنا دار الحكمة وعلي بابها) . أما الاول فصحيح من رواية أبي معاوية ، والدليل على صحة روايته أي أبي معاوية له ما يأتي : اولاً أن الحافظ الكبير درة العراق ابن نمير أخبر ابن معين الحافظ المتميز بين علماء أهل الجرح والتعديل بالتقدم ، بأن أبا معاوية كان يحدث بهذا الحديث قديماً ، ثم كف عنه ، وأنه حدث أبا الصلت به ، فبرئ أبو الصلت من عهده ، وصح أنه من حديث أبي معاوية . وهذا أقوى دليل على أن أبا الصلت صادق في روايته . فإن ابن نمير درة العراق كما قال أحمد ، وهو قرين أحمد بالعراق ، وكان اعتماد ابن معين وأحمد في رجال أهل الكوفة عليه ، وقد شهد لأكبر علماء زمانه في الجرح والتعديل فكان من شهادتهما : أن أبا الصلت صحيح الرواية .

[22]

ثانياً أن ابن معين وثق أبا الصلت وقواه بمتابعة محمد بن جعفر الفيدي وقال فيه : إنه ثقة مأمون ، وقد أخرج ذلك جماعة من أصحابه في تاريخ الخطيب والمستدرك للحاكم ، فقد أخرج الحاكم في المستدرك متابعة الفيدي بالاسناد المعتبر ، واحتج به وتوثيق ابن معين له . كما أسند الخطيب في تاريخه بالاسناد الصحيح ، عن القاسم بن عبد الرحمن الانباري ، أنه سأل ابن معين عن هذا الحديث فقال : صحيح . ثالثاً كان ابن معين لا يصحح هذا الحديث ، ثم بحث عنه فوجد أبا معاوية حدث به أبا الصلت بقول أخيه ابن نمير ، ووجد الفيدي حدث به عن أبي معاوية ، فصححه ودافع عنه . فتحصل مما تقدم شهادة ابن نمير أنه من حديث أبي معاوية ، كما أن الامام أحمد شهد أنه من حديثه بتصديق رواية عمرو بن إسماعيل بن أبان ، وتصحيح ابن معين ، والحاكم ، وتوثيق الفيدي منهما . كما أن ابن حبان وثقه ، وقد صرح ابن معين بأن هذا الحديث صحيح من حديث أبي الصلت ، وتبعه الحاكم والحافظ أبو محمد السمرقندي ، صاحب بحر الاسانيد في صحاح المسانيد . رابعاً أن الحافظ في عصر ابن معين لم تقع لهم متابعة الفيدي ، وإنما ظفر بها ابن معين ففاز بمقتضى التقديم ، فمن حفظ حجة على من لم يحفظ .

[23]

خامساً لم يصرح أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين بجرح الفيدي ، بل وافق ابن معين مع الحاكم ابن حبان ، قال في الثقات : يروي عن يزيد بن هارون ، وعن فضيل ، وحدثنا عنه محمد بن إسحاق بن سعيد وغيره من مشائخنا . فهو توثيق قوي لا على أساس تساهله . سادساً جأ الحافظ الناقد بعد عصر الانمة أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي وعرف لابي الصلت حقه من الامانة والتوثيق ، فأخرجه من طريق صالح بن محمد المعروف بجزره عنه ، في كتابه بحر الاسانيد في صحاح المسانيد ، وهو كتاب لم يصنف في الاسلام مثله ، ضم من الاحاديث الصحاح مائة ألف حديث ، ولكلامه وزن ، لانه قد عرف كلام من تقدمه من الحفاظ المختلفين فصحه ، عن قناعة بأن ما قيل فيه من الجرح غير مقبول . سابعاً رواية عبد السلام بن صالح أبي الصلت الهروي ، وهو أول من عرف برواية حديث الباب ، وهو أولاً قد بري من عهده بشهادة الحافظ الكبير ابن نمير قرين الامام أحمد بن حنبل في العراق بأن أبا معاوية حدث به أبا الصلت ، وهي شهادة عظيمة لا يبقى معها شك في براءة أبي الصلت من عهده ، واعتذر عن انفراده بأنه كان غنيا يكرم العلماء فيحدثونه . وبمتابعة محمد بن جعفر الفيدي الثقة المأمون . كما أن أبا الصلت عالم معروف بالرحلة في طلب العلم والحديث ، وموصوف

[24]

بالصلاح والزهد والتأله ، والغيرة على الدين والدفاع عنه ، ترجمه الامام الحافظ أحمد بن سيار المروزي في تاريخ مرو ترجمة حافلة ، وصفه فيها بالعلم وذكر حياته في عهد المأمون ، وانتصاره للحق في مناظرة الجهمية والمرجئة والزنادقة والقدرية ، وكان له الغلبة عليهم ، إلى أن أظهر المأمون فتنة خلق القرآن ففارقه . وناظره ابن سيار لاستخراج ما عنده فوجده معتدلاً في تشييعه ، يقدم أبا بكر وعمر ويترحم على عثمان وعلي ، إلى آخر ترجمته في المسلك المبسوط . فهذا الحافظ ابن سيار باشر أحواله واحتك به فعرفه وعرفه للناس ، وكذلك الحافظ ابن نمير التصق به وعرف أنه غني يكرم العلماء والمشايخ ويحدثونه ، وأن أبا معاوية حدث أبا الصلت بحديث الباب . وكذلك ابن معين لم يوثقه حتى بحث أحواله وعرف أنه مأمون ثقة ، وقال في بعض الروايات دفاعاً عن الجرح الظالم له : ما تريدون من هذا المسكين فقد حدث به ذاك الفيدي . قال الحافظ المزني في تهذيبه : أبو الصلت سكن نيسابور ، ورحل إلى البصرة والكوفة والحجاز واليمن ، وهو خادم علي الرضا ، أديب فقيه عالم . وذكره الذهبي في تاريخ الاسلام ، وبعد أن ذكر من روى عنهم ورووا عنه قال : وكان زاهدا يتأله ولم يذكر فيه جرحاً ، وقال في أول ترجمته من الميزان : الرجل الصالح ، وهذا تقييم منه . وقال الحافظ في التقریب : صدوق له أو هام ، أفرط العقيلي فقال كذاب .

[25]

وكذلك الامام أحمد كان ينكره عن أبي معاوية ، ثم رجع عن ذلك بقوله إن عمرو بن إسماعيل عن أبي معاوية قد صدق . وذكر ذلك ابنه عبد الله كما في تهذيب الحافظ وصار يوثق أبا الصلت ويأمر ابنه عبد الله بالرواية عنه . وقد روى عنه حديث : الايمان تصديق بالقلب ، الحديث ، من روايته وصححه . كما في جز ابن تترال أنه رواه بحضرة قائد المأمون عبد الله بن الحسين الخزاعي مع وجود الامام أحمد واسحاق بن راهويه ، ولم ينكره عليه ، كما ترى هذه الروايات في الخطيب ، وقد ذكرناها في المسلك المبسوط . وذكر الاجزي عن أبي داود أنه ضابط رأي ابن معين عنده . وكان صالح بن محمد يروي حديث الباب عنه كما في بحر الاسانيد ، ويجيب من يسأله عنه بتوثيق ابن معين مع أنه قد يخالف ابن معين وهو في طبقة أبي حاتم وأبي زرعة وبينهم وإياه مكاتبات . وقد زاد من روى عنه من الحفاظ ما ينيف عن العشرين حافظا من حفاظ الحديث دون غيرهم من الثقات والرواة ، وقد بري من عهده ما اتهم به ، فوجب أن يرجع إليه اعتباره . والاصل في هذا الصنف أن يقبل حديثهم وأن لا يقبل جرمهم حتى يثبت ، وأما الذين تكلموا فيه فلم يكن لهم الخبرة بأحواله ولم يخالطوه كما هو حال من وثقه فإتهم من طبقته أو طبقة الاخذين عنه دون الطاعنين فيه ، فإنما حملوا

[26]

عليه لروايته حديث الباب وحديث الايمان ، وقد قدمنا أنه بري من عهده حديث الايمان هو بري من عهده لانه قد رواه عنه جماعة من الثقات وصححه الامام أحمد من رواية أبي الصلت عن الرضا وقد جاء من غير طريقه عن أبيه الكاظم أيضا وجده الصادق . فقول هؤلاء المتحمسين في قولهم أنه الافة منه وإن غيره سرقة منه ، باطل لامحل له بعد قيام الدليل أنه ليس هو الافة ، وأن هذين الحديثين صحيحان من غير طريقه . إذا علمت ذلك علمت أن جارحيه لم يتعلقوا عليه بشي يدينه ولا عبرة بالظن البين خطوه ، وأن قول بعضهم إنه كذاب رافضي خبيث لم يدللوا عليه . ومع ذلك فهو جرح بالمذهب وقد عرفنا بطلانه ببيان من عرفوه . عود إلى الكلام على روايته عن أبي معاوية فعلى التنازل بعدم الاعتماد على رواية أبي الصلت فقد علمنا أن أبا معاوية حدث بحديث الباب وقد تفرد به وهو إمام من أركان الحديث ، وهو مكثر فلا يستغرب منه تفرد في بحر ماروى من منات الاحاديث ، كما قبلوا تفرد أمثاله من الانمة الكثيرين . وغاية ما يقال إنه صحيح غريب من حديث أبي معاوية . وفي البخاري أفراد ألف فيها الحافظ الضياء ، وأول حديث في البخاري وهو حديث النية فرد ، وكذلك آخر حديث فيه . ومن هنا عرف أن التشغيب فيه غير مسموع ، فالحكم بالصحة فيه كبقية

[27]

الاحاديث التي صحت بتفرد الثقات بل بتفرد الحفاظ الذين ضمهم كتابا الصحيحين وغيرهما من كتب الصحاح ومجاميع السنة ، وهو أمر قامت عليه القاعدة المتفق عليها أخيرا . وحينئذ فالحديث صحيح لان أبا معاوية ثقة حجة ، فإن الصحيح ما كانت رجاله ثقات وليس فيه علة فادحة ولا انقطاع ، فإذا جاءت روايات من طريق الضعفاء فلا تضر روايته التي جاءت عنه من طريق ثقة ، بل تكون متابعة ، ورواية الثقة هي المعمول بها كما هو مسجل في علم المصطلح . والاجماع على أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، فالقول بصحته هو الحق الذي لا معدل عنه . قال الامام الحافظ ابن خزيمة : إن النفي لا يوجب علما وإن الاثبات هو الذي يوجب العلم ، وقد أجمع أهل العلم على القول : بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ : وهذا أكبر دفع وأبلغ حجة على من قصر أو احتج بالمقصرين .

وأما قول ابن نمير في كلامه السابق : كان أبو معاوية يرويهِ قديماً ثم كف عنه ، فلا يضر ذلك بالكبار مثل أبي معاوية وأمثاله ، فإنهم يعرفون أن رواية فضائل علي عليه السلام مكروهة غير مقبولة عند طوائف من المحدثين ، يصمون روايتها بالرفض ، وقد راجت عليهم دسياسة النواصب الذين يخالطونهم بأن ظهورها وروايتها مخالف لقواعد أهل السنة ، ودعوة للتشيع وانتصار للروافض ، وهذا هو الذي تظاهر به أهل الجرح والتعديل من المحدثين ، بينما خالفهم بعض المحدثين كالإمام أحمد والبخاري ومسلم ، وغالب جامعي كتب السنة . فقد روى الفضائل من ثقات الشيعة حيث جعلوا ذلك من

[28]

الخصائص التي جاءت لكثير من الصحابة وهي تثبت الفضل ولا تقتضي الأفضلية . ولهذا كان من حق فريق من الرواة تجنب ما يחדش كرامتهم بروايتهم شيئا من هذه الأحاديث وليس عليهم لوم ، ولم يعدموا من يأخذ عنهم ليتخلصوا من الكتمان ، وكانوا بهذا العمل محسنين في دينهم ، ومحسنين إلى أنفسهم ، فإن الابتعاد من مواقف التهم أمر مشروع ، ولهم أسوة بكتم كثير من الصحابة والسلف ما هو حق في بعض المواقف ليذكروها في مواقف أخرى ، كما سيأتي شرح ذلك ، وسيمر بك قريبا ما حصل لبعض الأنمة من الشماتة والاذى بسبب روايتهم في هذه المجالس العامة ، ولهذا كان أبو معاوية يبتعد بحديثه عن هذه المواقف . (1) قال في النهاية . وفي حديث معاوية كان النبي صلى الله عليه وسلم يغمر عليا بالعلم يلقيه إياه . يقال غر الطائر فرخه إذا زقه ، ومنه حديث علي : من يطع الله يغره كما يغمر الطائر أي فرخه . ويغمر بضم الهمزة . (2) كانت الآبيات في الأصل لتكاد تقرأ ، فرجعنا إلى الأصل الذي أشار إليه المؤلف جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، فصححناها منه ، غير أن رقم (5) لم يكن بالمخطوطة فأتبنااه تميميا للفائدة كما أن رقم (8) في المخطوطة وليس في الجامع . أنظر ص 112 جز 2 جامع بيان العلم وفضله .

[29]

أغراض الرواة في عدم رواية بعض الأحاديث وهنا نذكر ما يلقاه من يروي فضائل علي وآل البيت التي هي من قبيل الخصائص ، فقد وردت في كثير من الصحابة فضائل وخصائص ، ولكنها إذا كانت في علي لا تقابل بالسكوت بل تكون دليلا على تشيع راويها ورفضه ومقتة . وقد كان عبد الله بن عمر مشككانه وهو من رجال مسلم يمتحن كل من أراد أن يروي عنه ليسير غوره ، ذكر ذلك الذهبي . وذلك أن جماعة من المحدثين يشيعون أن هذه الأحاديث تشجع الرافضة وتدعو إلى التشيع وتخالف أصل أهل السنة في نظام الفضل في الخلفاء الراشدين . ولهذا فإنهم يكرهون روايتها ويهاجمون من رواتها ، وينفرون منهم بوصمهم بالرفض ومخالفة عقيدة أهل السنة ، فإذا أراد الراوي أن يروي ما عنده على أساس ما سمع لآعلى أساس ما يحبه الناس أوقع نفسه في ما لا تحمد عقباه ، من التشويش عليه في مجالس العلم ، ورميه بالبدعة ، كما حصل للحافظ ابن السقاء ، والحافظ ابن الضحاك ، والاعمش ، والنسائي ، وغيرهم من الرواة الذين اضطهدوا ، وبعضهم أخلوا وترك حديثهم ، وبعضهم تذبذبوا وأظهروا رجوعهم وتركهم لهذه الأحاديث التي لا توافق أهواء هؤلاء الناس .

[30]

وأصل ذلك من النواصب الذين اندسوا بين المحدثين فانخدع بأقوالهم من ليس منهم من أهل السنة البرينين من النصب فنفروهم من رواية هذه المناقب ، مع أن السني أصلا يوالي عليا فهو ضد الناصبي الذي يكره عليا . ولهذا فليس على حفظة السنة وحملة لوانها أي مواخذه إذا انحازوا بأحاديثهم إلى من يقبلها ويحترم من يرويها ، وليس عليهم لوم إذا ابتعدوا عن المواقف التي يطعن فيها بمن يرويها . وليس خافيا على أحد ما كان يكابده من الأذى والوقية وأنواع الشر كل من يحب عليا وأهل بيته ، فقد كانت الجبابة من الملوك ينكلون بكل من يروي هذه الأحاديث كما هو معلوم طيلة عهد بني أمية وبني العباس ، لا لسبب إلا لانهم يكرهون كذلك ، اللهم إلا عهد عمر بن عبد العزيز . روى الحافظ نصر بن علي الجهضمي ، عن علي بن جعفر بن محمد يعني العريضي ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم (من أحبني وأحب هذين يعني الحسن والحسين ، وأباهما وأمهما ، كان في رحمتي يوم القيامة) قال فأمر المتوكل العباسي بضربه ألف ضربة ! . ثم انتقل ذلك إلى مستوى الناس فصاروا يمتقون من يروي فضلهم ، فقد روى الأعمش قول علي عليه السلام (أنا قسيم النار) فثار عليه أهل الحديث ، وقالوا : إن هذا مما يتقوى به الرافضة والشيعية والزيدية ، وألزموه أن يكذب نفسه . ولما سئل الإمام أحمد بين أنهم أخطأوا لانه كحديث مسلم أنه لا يبغضه إلا منافق . وذكرنا القصة بنصها في المسلك المبسوط .

[31]

ولما روى الحافظ ابن السقا حديث الطير أقاموه وغسلوا مكانه . وقعد الحافظ ابن الضحاك يحدث بفضائل أبي بكر ثم بفضائل عمر ، ثم قال : نبدأ بعثمان أو بعلي ؟ فقالوا : رافضي ، وقاموا عنه . وصنف الإمام النسائي أحد أصحاب السنن الأربع خصائص علي ودخل بها دمشق ، لعل الله يصلح بها عقيدتهم في علي ، فعصروا خصيته ومات بسبب ذلك . وهذا الإمام الشافعي رموه بالرفض لحبه عليا وأهل البيت ، وقد ردد ذلك في أشعاره قال : قالوا ترفضت قلت كلا ما الرفض ديني ولا اعتقادي وقال : إن كان رفضا حب آل محمد فليشهد الثقلان أنني رافضي وقال : برئت إلى المهيمن من أناس يرون الرفض حب الفاطمية فلماذا كان عبد الرزاق ، وأبو معاوية ، وعبد الله مشككانه ، وطائفة من الناس يتجنبون بعض المواقف بأحاديثهم ، ويروونها لمن يقبلها إذا كانت من هذا الصنف . لكن فريقا من المحدثين كالإمام أحمد والبخاري ومسلم وأكثر المصنفين لمجاميع السنة لم يسايروا هؤلاء المتمزتين فرووها عن الشيعة على أساس أنها من الخصائص التي وردت لكثير من الصحابة ، وفسروها بأنها تقتضي الفضل ولا تقتضي التفضيل .

[32]

وقد كتم عبد الله بن عمر مشككانه ، وعبد الرزاق ، وأبو معاوية ، بعض أحاديثهم في بعض المواقف ، وحدثوا بها في مواقف أخرى ، ولا لوم عليهم ، فقد تركها من هو أعظم منهم من الصحابة والسلف الصالح في نحو هذه المواقف ، فهو عمل مستقيم وأمر محمود بشرطه . وهؤلاء الرواة الذين نقموا عليهم رواية الحديث في بعض المواقف هم من أساطين الرواية وحملة السنة النبوية ، ولا يدفعون عن الأمانة والصدق والديانة ، فلا ينبغي أن يعتقد فيهم أنهم يجيزون ترويح الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا إدخال ما ليس من أقواله في أقواله ، وهم الذين يعلمون ويروون قوله صلى الله عليه وسلم (من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) وقوله : صلى الله عليه وسلم (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) أخرجه مسلم . ولهذا فليس من العدل إلصاق الكذب بهم ، إن الذنب كل الذنب ليس على هؤلاء الأئمة الذين هم من أركان الرواية ، ومن قبلهم جماعة من الصحابة ، كزيد بن أرقم ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وجماعة غيرهم ، ومن التابعين كسعيد بن جببر ، والحسن البصري ، وغيرهم . . ليس على هؤلاء الذنب إذا استتروا ببعض رواياتهم ، بل الذنب كل الذنب على الملوك الجبابة ومن انساق إلى صفوفهم ممن صنعوا لهم لمناصب علي وأهل البيت ، ومن قلدهم وإن كانوا ليس

منهم في أصل عقيدتهم . ولنختم كلامنا هنا بنقل كلام الامام الشهيد عبد الله بن مسلم بن قتيبة في كتابه الاختلاف في اللفظ وهو كتاب مطبوع ، وابن قتيبة هو ممن عاصر الانمة ،

[33]

وطبقته طبقة شيخه الامام إسحاق بن راهويه ، أحد أنمة الحديث الكبار . قال أحمد فيه : إسحاق لا يسأل عنه بل هو ممن يسأل عن الناس . وابن قتيبة شاهد عيان وهو مؤرخ مشهور ومحدث أيضا ، قال رحمه الله ص 47 وتحامى كثير من المحدثين أن يحدثوا بفضائل علي أو أن يظهروا بحب له وكل تلك الاحاديث لها مخارج صحاح . ثم قال : وأهملوا من ذكره أو روى حديثا في فضله حتى تحامى كثير من المحدثين أن يحدثوا بها . ثم قال : وإذا ذكر ذاكر قول النبي صلى الله عليه وسلم (من كنت مولاه فعلي مولاه) و (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) وأشبه ذلك ، التمسوا لتلك الاحاديث المخارج لينتقصوه ويبخسوه حقه بغضا للرافضة ، وإلزاما لعلي ما لا يلزمه . ولكن على بالك قوله : بغضا للرافضة وإلزاما لعلي مالا يلزمه . وفيما ذكره مما نقلناه وما استوفيناه في المسلك المبسوط شواهد على ما يلقيه رواة مناقب علي من المشقة والعنت . وهذا هو الذي حمل عبد الرزاق أن يعدل بهذا الحديث إلى أمثال أحمد بن عبد الله الحراني ، وأحمد بن طاهر ، وحرملة ، ممن ليسوا من مشاهير الرواة ، فأحمد بن عبد الله روى له الحاكم فيما كان شاهدا لحديث ابن عباس ، ولكنه لم يكن من المعروفين بالرواية عن عبد الرزاق . وقد روى أبو الأزر النيسابوري وهو حافظ معروف ، حديثا عن عبد

[34]

الرزاق في فضل علي فأنكر ابن معين انفراده به وقال : كيف خصك به ؟ ثم عذره ، لانه أخبره بأنه خصه به لانه سار معه إلى قريته . ثم وجدت له متابعة صحيحة ، فذكر الخطيب أن محمد بن حمدون النيسابوري رواه عن محمد بن علي بن سفيان النجار ، عن عبد الرزاق ، قال الخطيب : فبري أبو الأزر من عهده . وقد أخرجه الامام أحمد في كتاب المناقب . أما أحمد بن عبد الله ، فلما كان غير معروف بالرواية عن عبد الرزاق ، اتهمه ابن عدي والدارقطني بروايته هذا الحديث عن عبد الرزاق ، ومع اعترافنا بأن أحمد المذكور يدخل في قاعدة الرواة الذين لا يقبل انفرادهم برواية حديث لم يروه أحد من المعروفين عن عبد الرزاق ، وذلك على أساس قاعدتهم في النكارة ، كما حققه الانمة وهو أيضا ليس معروفا بالامانة والضبط ليتحمل انفراده . أما من حديث التفرد عن له رواة مشهورون كعبد الرزاق ، فقد استثنوا من هذه القاعدة كل ما يجعل التفرد ميسورا قريبا ككون شيخه يجمع هذا النوع من الحديث ، أو يلزوم الراوي لشيخه بخدمة أو قرابة ، أو يكون الراوي غنيا يكرم المشايخ ، أو نحو ذلك فيحدثونه . وقد كان عبد الرزاق يجمع الاحاديث في فضل علي وأهل البيت . وأما كون أحمد بن عبد الله هذا لا تحتمل روايته ، لانه لم يوثقه أحد ، فهو منتف برواية الحاكم عنه ، كما نص عليه في كتابه المستدرک .

[35]

قال الحافظ ابن حجر في اللسان في آخر ترجمة الحاكم ما لفظه : قال في آخر كتابه المستدرک : هؤلاء الذين ذكرتهم في كتابي ثبت عندي صدقهم ، لاني لا أستحل الجرح إلا مبينا ، ولا أجيزه تقليدا . والذي أختاره لطالب العلم أن يكتب حديث هؤلاء أصلا . وبذلك فقد نص على أن من روى عنه في المستدرک مقبول ، وحينئذ فأحمد بن عبد الله الحراني بموجب هذا ثقة عنده يعتمد عليه في تصحيح هذا الحديث ، والحاكم إمام مجتهد كالترمذي ، قد يخالفان

غيرهما في قبول بعض الرواة . وقد سئل أحمد عن غرائب عبد الرزاق قال : كان يحب أخبار الناس . وقال المروزي كان عنده أحاديث المناقب ، ودافع المروزي عن روى عنه بمثل ذلك . وإذا كان أشد تهمته اتهم به هذا الحديث ، وكانت الحملة عليه بسبب ذلك فقد ضعفت التهمة . فالحاكم يعلم أن هذا الحديث وما يشبهه مما يجمعه عبد الرزاق ، وأنه إنما عدل بروايته إلى أحمد بن عبد الله الحراني ليتم له رواية ما سمع ، مجانباً المواقف التي يخشى منها الرواة . وقد علمت أن ابن عدي والدارقطني لم يحتملا روايته لهذا الحديث لعدم شهرته بالرواية عن عبد الرزاق ، مع إنكارهما لرواية أصل هذا الحديث عن ابن عباس من طريق أبي الصلت ومتابعيه .

[36]

ولكن الحاكم قبل رواية أحمد بن عبد الله المذكور عن عبد الرزاق ، لأن هذا المتن عنده صحيح من رواية ابن عباس ، وروى هذا شاهداً . كما أن الحفاظ لا يرفضون كل حديث الضعفاء بل يقبلون ما هو معروف بشواهده ويتساهلون في الشواهد والمتابعات ، حتى أن من التزموا الصحة في كتبهم بجمعهم مع الروايات الصحيحة أصلاً ما يقبلونه من الروايات الضعيفة المحتملة حسب تقييمهم في الشواهد والمتابعات ، ولا يستثنون منهم حتى صاحبي الصحيحين . وقد صحح بعض الحفاظ عدداً من روايات كثير بن عبد الله المزني أحد المشهورين بالضعف الشديد ، ولم يمنع من ذلك شدة ضعفه ، مما يدل على أنهم يقبلون من أحاديث الضعفاء ما ينتخبونه مما يرون أنه سليم موافق لما رواه الثقات ، وتؤيده الشواهد التي تدل على أنه مما ضبطه الضعيف من حديثه . على أنهم توسعوا في دائرة الصحيح فأوصل بعضهم مراتبه إلى ست فأكثر ، وأدخل جمع من الحفاظ الحسن في الصحيح ، وأدخل آخرون في الحسن الضعيف المتحمل . وقد ذكر الحافظ بن تيمية في كتابه قاعدة جلية أنهم يقسمون الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أي ساقط لا يحتمل ، ويدخلون الحسن في الصحيح ، ويدخلون الضعيف المتحمل في الحسن قال : وعلى هذا جرى الامام أحمد في مسنده . وقد تركنا تفصيل الكلام في هذه الأمور إلى المسلك المبسوط .

[37]

قد يقال : إن هؤلاء إنما تستروا برواية فضائل علي رضي الله عنه لنلا ينكشف زيفها ويظهر كذبها على يد حفاظ السنة اليقظين . والجواب : إن الذين يقولون هذا القول هم فريق من المتطرفين ، يسمون أنفسهم بالمتصلبين في السنة ، ومن تأثر بسمومهم ، وهي دسيسة دخيلة على أهل السنة ، وقد استحوذوا على الجمهور ممن ليسوا على عقيدتهم في بغض علي وآله ، فراجت عليهم أقوالهم في رد مناقبهم دون غيرهم من الصحابة ، تحت تأثير قاعدة أن تركها وردّها إرغام للروافض وقوة لأهل السنة ، وبذلك هاجموا كثيراً من أهل السنة المعتدلين كالامام الشافعي وابن جرير ، والحاكم صاحب المستدرک ، وعبد الرزاق ، وجماعة من المتأخرين ، علاوة على كثير من المتقدمين من شيعة الامام علي عليه السلام الذين كانوا يناصرونه في عهده من الداعين إلى الجنة على أساس قول النبي صلى الله عليه وسلم (ويح عمار تقتله الفئة الباغية . . . الحديث) . ومن كان يعد عصره من المعتدلين الذين لم يعرف عنهم إلا التشيع لعلي وحبهم سموهم شيعة وروافض تعنتا وعدوانا ، وردوا رواياتهم في مناقب علي والعترة ، بحجة أن هذه المناقب قوة للشيعة ولا يروونها إلا شيعي أو رافضي . وقد راجت هذه الدسيسة واستغلت لضرب كل هذه المناقب ، أما إذا خرجت رواية المنقبة والفضيلة عن سيطرتهم وشاعت ولم تبق لهم حيلة لدفعها فتراهم يقرّون بها ويعملون الحيلة في تأويلها كما يشهد بذلك كلام ابن قتيبة السابق .

[38]

إذا فليس على من تجنب حديثه هذه المجالس إن كان من هذا الصنف عيب أو سبة ، فإن تجنب سوء القالة أمر مشروع والابتعاد عن مواقف التهم محبوب في الدين . ولهذا لم يقبل النبي صلى الله عليه وسلم طلب قتل من استحق القتل قاتلاً (لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه) . وقال عليه الصلاة والسلام لعائشه رضي الله عنها (لولا قومك حديثوا عهد بجاهلية لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم) . فلم يبينها على قواعد إبراهيم لذلك . ولهؤلاء المستترين أسوة حسنة بالصحابة والتابعين ، فقد كان زيد بن أرقم يمتحن من يسأله ، فقد أخرج الامام أحمد في سننه عنه أنه قد سأله رجل من أهل العراق عن حديث غدير خم فامتنع عن إجابته وقال : إنكم يا أهل العراق فيكم ما فيكم ، فقال ليس عليك مني بأس فأجابه . وهذا أبو هريرة يحدث بجرابين من العلم ويترك آخر ويقول : لو بثنته لقطع مني هذا البلعوم ، كما جاء في صحيح البخاري . فهذا الصحابي المشهور أخفى جراباً من العلم لم يحدث به . وكان سعيد بن جبير يتوقف في إجابة من يسأله في مناقب أهل البيت خوفاً على نفسه من ولادة السوء . فقد أخرج الحاكم من طريق مالك بن دينار قال : سألت سعيد بن جبير فقلت : يا أبا عبد الله من كان حامل راية النبي صلى الله عليه وسلم قال فنظر

[39]

إلي وقال : كأنك رضي البال ! فغضبت وشكوته إلى إخوانه من القرأ فقلت : ألا تعجبون من سعيد ، سألته من كان حامل راية النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قالوا : إنك سألته وهو خائف من الحجاج وقد لاذ بالبيت ، فسألته فقال : كان يحملها علي بن أبي طالب ، هكذا سمعته من عبد الله بن عباس . وهو حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وله شاهد من حديث زنقل العرفي فيه طول فلم أخرجه . وسأل رجل ابن عمر عن فضل علي فأجابه ، فقال له : لعل ذلك يسوك ؟ قال فلم ؟ قال أرغم الله أنفك فاجهد علي جهداً . وقد ذكر أن هذا مذهب معروف بوب له البخاري في صحيحه بباب من خص قوماً دون قوم مخافة أن لا يفهموا ، وذكر فيه قول علي حدثوا الناس بما يفهمون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله . وذكر الحافظ أن الامام أحمد كان يكره رواية الأحاديث التي تدل على الخروج على الملوك . والكلام في هذا يطول فنكتفي بما قدمناه ، وبما حررنا في المسلك المبسوط . وقد نقلنا هنا بعض مآقاله المؤرخ الكبير الامام عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، وهو شاهد عدل ، وكفى بها من شهادة . واعلم أننا لم ننقم ولم نحاول الغض من أصل ما اعتبره الانمة للمجالس العامة من فضل ونفع ورفع عن الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه عليه

[40]

وسلم وحراسة للدين ، حيث أن هذه المجالس تردع الكذابين والمخلطين فلا يجرون على دخول رحابها ليظهروا ما عندهم من زيف وروايات باطلة ، وإنما يحدث فيها من يعرف أن بضاعته التي يعرضها على أنمة الحديث جيدة نزيهة ، فإذا جازف أحد من الوضاعين ورواة المنكرات الباطلة وتشجع لدخول هذه المجتمعات انكشف على يد هؤلاء الحفاظ . لكن يقال ما من عام إلا خصص ، فإن لكل ما يخرج من حكم العام أدلة خاصة . وما قلناه من عذر من تكتم بروايته فضائل علي وآله أمر لا يخفى ، فإنه قد عرف الخاص والعام أن مناقب مولى المؤمنين علي بن أبي طالب مرت تحت الحصار الشديد في عهد بني أمية الذين كانوا يلغونه ويقتلون أولاده ، وعهد بني العباس أيضاً لاسيما أوائلهم وعهد المتوكل ، ثم خرجت من عهد الملوك إلى عهد من خلفوهم من النواصب . وليس سرا ما وقع من المكروه والعنت ، على نحو ما قدمنا وفيما لم تقدمه . وكان الحافظ إبراهيم السعدي الجوزجاني ، شيخ أبي داود ، والنسائي ، حامل راية النصب والبغض لعلي ، وكان في أواسط عصور الانمة ، وسترى كلامه في المسلك المبسوط في معاداة علي وإعلانه الحرب على مناقبه وفضائله . وله كتاب في علوم الحديث له أثر واضح في كلام المتأخرين بعده ، حتى أن الحافظ السيوطي ذكر في كلامه في أسباب الوضع : أن يروي رافضي حديثاً في فضل أهل البيت ، وقد علمت أن الرفض عندهم شامل لكل محب لعلي ، ذكر هذا في كتابه تدريب الراوي .

[41]

ولهذا قلنا أن مناقب علي وأهل البيت لالوم على من يرويها خارج هذه المجالس العامة ، إذا كان ثقة معروفا بالعلم والامانة ، وشاهدنا أن الحافظ السيوطي له كتاب في فضل أهل البيت ، سماه (إحياء الميت في فضل أهل البيت) فأشار إلى أن فضل أهل البيت قد أميت . ومن المعلوم من علوم الحديث أن الرواة الذين يروون المتون المنكرة أو الموضوعة الباطلة من قبلهم ، لامحل لهم في كتب الصحاح ، ويحكم على كل ما يروونه بالوضع . وليس هذا من الخطاء والوهم الذي يغتفر للثقة في رفع موقف أو وصل مرسل . وحاشا هؤلاء الأئمة الثقات الذين حملوا تراث السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سوء هذا المأل . وهذا أبو معاوية روى حديث الباب ، وهو من أبرز الأئمة الثقات الذين اعتمد عليهم علماء الرواية ، وفي مقدمتهم صاحبنا الصحيحين ، وأوعبوا في كتبهم من رواياته . وقد قبلوا ما تفرد به وما تفرد به الثقات لاسيما الحفاظ منهم ، على أساس قاعدة أن انفرد الثقة الثبت حديثه صحيح ، وأن انفرد الثقة الصدوق حديثه حسن . وهو أصل من أعظم أصول قواعد هذا الفن الشريف . والانقياد لهذه القواعد في بعض دون بعض تحكم موافق لمقتضى الهوى والتشهي ، ويدخل الوهن في القواعد التي يعتمد عليها علم الحديث ، كما يضعف الثقة بالسنة النبوية وهي الأصل الثاني بعد القرآن ، اعتمد عليها المسلمون في دينهم . إذ الأحاديث المتواترة لا تفي بحاجات الشريعة المطهرة .

[42]

وهنا في حديثنا انفرد أبو معاوية وهو ثقة حافظ ، رواه عن شيوخه الاعمش وهو أثبت الناس فيه ، ومع ذلك فهو ثقة مطلقا في جميع شيوخه ، فحديثه يكون هنا صحيحا . ويمكن أن يعذر المتقدمون الذين اتهموا الرواة الذين لم يحتملوا لهم روايتهم هذا الفن عن أبي معاوية ، أما بعد ظهور ما ينهض بالحديث بما وفق لمعرفته ابن نمير ، وابن معين ، واعتمد عليه الحاكم ، الذي جاء بإسناد معتبر للمتابعة التي ذكرها ابن معين ، وحينئذ فلا عذر لمن عرفها إلا أن يحكم القواعد التي قام عليها هذا العلم ، لاسيما وقد صرح علماء المصطلح بقاعدة أن على الحفاظ المتأخرين أن يعتمدوا على ما عليه الدليل من كلام المتقدمين ، وليس لهم أن يخالفوا هذه القاعدة . ولسنا إذ نخالف جماعة من المتقدمين والمتأخرين وحيدين ، وإنما نوافق آخرين أعلى منهم ساروا على جادة هذه القواعد ، فالحجة قائمة على المتأخرين الذين جمدوا على ضعف الحديث تناسيا لما هو معلوم من وجوب العمل بقول من حفظ ، وتقديمه على المقصرين ، تمشيا على القول المجمع عليه من أن من حفظ حجة على من لم يحفظ وهو الدليل الذي يجب أن يعتمد عليه . وعلى هذا مشى الحافظ الناقد الصلاح العلاني ، فقد حاول جمع أطراف الموضوع ، ووصل إلى نتيجة تشهد لها قواعد هذا الفن ، فقد ذكر أقوال المضعفين الذين وقفوا عندما علموا ، ثم ذكر بعده كلام الحاكم الذي احتج بقول ابن معين الذي تمكن بالحجة على من قصر ، قال فبرئ أبو الصلت من عهده .

[43]

قال : وأبو معاوية ثقة مأمون من كبار الشيوخ المتفق عليهم ، فقد تفرد به عن الاعمش ، وكان ماذا ؟ وأي استحالة أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا في حق علي ؟ قال : ولم يأت من تكلم في هذا الحديث وجزم بوضعه بجواب عن هذه الروايات الصحيحة عن ابن معين . قال : ومع هذا فله شاهد رواه الترمذي في جامعه من طريق محمد بن عمر الرومي ، عن شريك بن عبد الله ، عن سلمة بن كهيل ، عن سويد بن غفلة ، عن الصنابحي عن علي مرفوعا (أنا دار الحكمة وعلي بابها) . قال الترمذي بعد إخرجه : هذا حديث غريب ، رواه بعضهم عن

شريك ولم يذكر الصناحي . ولا يعرف هذا عن أحد من الثقات غير شريك . قال : فبري الراوي من عهده من التفرد ، ثم ذكر توثيق شريك عن الائمة . وقال بعد ذلك : وعلى هذا يكون تفرده حسنا . قال : فكيف إذا انضم إلى حديث أبي معاوية . قال : ولا يرد عليه رواية صرف عن الصناحي ، لأن سويد بن غفلة مخضرم أدرك الخلفاء الاربعة وسمع منهم ، فذكر الصناحي من المزيد في متصل الاسانيد ، ولم يأت أبو الفرج ولا غيره بعله فادحة في حديث شريك غير دعوى الوضع دفعا بالصدر . انتهى كلام الحافظ العلاني باختصار . قلت : كلام الحافظ العلاني مطابق لما قالوه في علم المصطلح بالنسبة للحفاظ المتأخرين من أنهم يلزمهم الاخذ بما فيه الدليل من كلام المتقدمين المختلفين .

[44]

قال السخاوي في شرحه لمنظومة العراقي في مصطلح الحديث ما حاصله : أن القاعدة أنه يلزم الحفاظ المتأخرين أن يعتمدوا على من بيده الدليل فيما اختلف فيه الحفاظ المتقدمون . وقول الحافظ العلاني في كلامه السابق في الرد على ابن الجوزي والذهبي ، يشير إلى هذه القاعدة المقررة المعتمد عليها في علوم الحديث . وقول العلاني في رواية إسقاط الصناحي ، إنما هو على التنازل في اعتبار هذه الرواية ، وإلا فإنها ساقطة بقول الترمذي : إن الرواية المتصلة التي صدر بها الباب هي من حديث شريك . والبعض نكرة من كل الوجوه إسما وذاتا وحالا فلا حكم لها ، ولا يعتبرون من قيل فيه حدثنا الثقة ، فكيف هذا الابهام المطبق ، وبالنسبة لها ولرواية حذف سويد بن غفلة التي جاءت من رواية سويد بن سعيد فإن الزائدة هي المعتمدة في محل عن ، لأن ذلك مقتضى الجمع بين المتعارضين كما حققه الحافظ في مقدمة الفتح . وهي هاهنا الرواية المتصلة التي اعتمدها الترمذي وعليها صحح الحافظ ابن جرير الطبري في صحيحه تهذيب الآثار ، وجاء تركية لها متابعة الثقة الثبت محمد بن عبد الله الرقاشي الرومي عن شريك بهذه الرواية المتصلة ، فتم بحمد الله اعتماد الرواية المتصلة . فليس الحديث من باب المزيد في متصل الاسانيد ، وسيأتي الكلام مستوفيا عند ذكرنا لحديث علي عند الترمذي .

[45]

مقاله مضغفوا هذا الحديث قد انتصب لذكر جميع أقوالهم الحفاظ أبو الفرج بن الجوزي في كتابه الموضوعات واعتمد على كلامهم على أساس قاعدة تقديم الجرح على التعديل ، من غير أن يعمل هو شيئا إلا النقل . وتقاعد أو تغافل وتغاضى عن ذكر أقوال الصحيحين ، كما هي عادته في الاختصار على ذكر الجرح دون التعديل . فأما من نقل عنهم الحفاظ المذكور من الحفاظ الذين وقفوا عندما عرفوا فلم يهتموا لمن لم يعرفوهم من الرواة النهوض بقبول حديث الباب فضغفوه ، فهم معذورون ، كالدارقطني ، وابن عدي ، ومن اتبعهم ، فقد جعل علماء الاثر بعدهم محملا وهو أن قولهم يكون ضعفا نسبيا ، وهم تكلموا حسب علمهم واجتهادهم وما تحصل لديهم من الروايات ، ولا يكلفون إلا ذلك ، فهم محسنون ولم يخالفوا القواعد . وأما من جمد على كلامهم فهو يجمد قواعد الفن ويرفع ثقة الناس بها ، كما يفعل الحفاظ ابن الجوزي ، والسراج القزويني ، اللذان اعتمدا على قاعدة تقديم الجرح ، وقد أخطا خطأ فاحشا ، فإن تقديم الجرح محله في الرواة لا في المروي ، إذ ما من حديث صحيح إلا وله رواة من الضعفاء بل ومن الوضاعين

[46]

غالباً ، حتى الأحاديث المتواترة ، وهم لم يذكروا كلام المصححين ، بل قلّدوا كلام المكذّبين بأن أبا الصلت وضعه ، وأن كل من رواه غيره فقد سرقه منه ، وهي دعوى عموم بالتوهم والتظنن ، ترجع إلى الشهادة بعدم العلم ، ثم أثموا بإعلان الوضع لمتن الحديث . على أن قاعدة تقديم الجرح على التعديل فيها تحفظات ، تعرفها من كلامنا في المبسوط أن شاء الله . وأما الذهبي رحمه الله فقد غطى تعصبه عينيه عن إدراك الحق ، كما شرحنا ذلك في الرد عليه في المسلك المبسوط ، فهو ينفي ويعتصم بالنفي وكفى . فمن ركب ظهر الهول كالحافظ المذكور وشيخه الحافظ ابن تيمية ، فلا حيلة فيهما إلا التنكب عن طريقتهما ، وتركهما وما يهويان . على أن الحافظ ابن تيمية رحمه الله قال في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم : إن أكثر الجهل إنما يقع في النفي لا في الإثبات ، لأن أحاطة الإنسان بما يثبت أيسر من إحاطته بما ينفي ، وهذا كلام مستقيم نقدمه أولاً للحافظين المذكورين أعني ابن تيمية والذهبي . فأما الموافق للقواعد هو أن يأخذ الحافظ المتأخرون بقول من وفقه الله من الحفاظ لحيازة المتابعة أو المتابعات من طريق الثقات ، فالاعتماد على الثقة أو الثقات في المتابعات وبقيّة المتابعات من الضعفاء والمضعفين معتضد بها ، فإن كانت واهية فتسقط ، ويستقيم الحديث صحيحاً برواية الثقات . فمن يتعصب ويخالف القواعد فقد كان خليفاً أن لا يثق الناس بكلامه .

[47]

هذا ما سجلته قواعد الفن . وعلى هذا الأساس تقدم متابعة محمد بن جعفر الفيدي ليكون الحديث بها صحيحاً ، وكيف لا وقد تصدى لها محتجاً بها ابن معين القوي المعتمد عليه في علم الجرح والتعديل . وابن معين هو ابن معين فقد نقل الذهبي عن ابن عدي في ترجمة عبد الرحمن الغافقي أن ابن معين قال فيه وفي عبد الرحمن ابن آدم : لا أعرفهما ، قال ابن عدي : وإذا كان مثل ابن معين قال لا أعرفهما ، فمثل هذين مجهولان ، وإن عرفهما غيره لا يعتمد على معرفته ، فإن ابن معين تستر بابه الرجال . وقد صحح الحفاظ المتأخرون عشرات الأحاديث على هذا الأساس المجمع عليه عندهم أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وعلى هذا الأساس صحح الحاكم والحافظ العلاني هذا الحديث كما يأتي . فقد طعن ابن معين في سويد بن سعيد لروايته عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن عطية ، عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة) . (قال أبو الحسن الدار قطني : فلم نزل أن هذا كما قال يحيى وأن سويداً أتى أمراً عظيماً في روايته هذا الحديث حتى دخلنا مصر سنة سبع وخمسين ، فوجدت هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المعروف بالمنجنيقي ، وكان ثقة روى عن أبي كريب عن أبي معاوية ، كما قال سويد سواء بسواء ! . وتخلص سويد وصح الحديث عن أبي معاوية . وقد حدث أبو عبد الرحمن النسائي عن إسحاق بن إبراهيم ومات أبو عبد الرحمن قبله . انظر المقاصد الحسنة .

[48]

وهنا يقال في حديث الباب مثله . وانظر إلى الحافظ رحمه الله رادا على ابن الجوزي في الأحاديث التي حكم بوضعها في فضل عرفة ، فرد عليه ودافع عنها وذكر ما اعتمد عليه ابن الجوزي ، فقال : وأما عبد الرحيم بن هارون ويحيى بن عنبسه فخرجهما ثابت ، لكن الاعتماد على غيرهما ، وكان حديثهما لم يكن . وسنذكر في المسلك المبسوط أعداداً أخرى من أعمال الأئمة في الاستدراك على من اغتر بالعمومات التي تخالف ما صح من الإسناد . ويقال على رسم كلام الحافظ في رده في أحاديث فضل عرفة : لو سلمنا هنا في حديث الباب جرح أبي الصلت ومن تبعه ممن ادعوا فيهم سرقة حديثه ، فإن الحديث اعتمد على محمد بن جعفر الفيدي ، الذي قال فيه ابن معين : ثقة مأمون . وصحة رواية أبي معاوية له كما قاله ابن نمير ، فكان حديث هؤلاء المجروحين لم يكن ، إذ لا يضرنا جرحهم بعد ثبوته بغيرهم . وللأحاديث الضعيفة طريقة مسلوكه للحفاظ ، وهي الحكم عليها بالضعف النسبي ، فيكون الحديث بها ضعيفاً ضعفاً نسبياً ، كما يكون الحديث بما صحت طريقته صحيحاً . كما نصوا على أن الحديث

يكون صحيحاً إذا نص على صحته أحد من الحفاظ . وحديث ابن عباس نص على صحته ابن معين والحاكم وهما من الحفاظ المعبرين ، لاسيما ابن معين ، فهو أبرز علماء هذا الفن . فإن قلت : إن تصحيحهم يعارضه التضعيف في كلام المضعفين .

[49]

قلت : الطريق التي صححوا بها الحديث هنا لم يعارض فيها أحد من الحفاظ ، فهو تصحيح لم يعارضه تضعيف . أما المتابعات الصالحة فأحسنها ثلاث : المتابعة الأولى : أبي الصلت الهروي عبد السلام ، وهي إن كانت هي الأصل في هذا الحديث أعني الحديث أعني حديث ابن عباس ، لكن بالنظر إلى أن الحديث استقام على رواية الفيدي ، فإن رواية أبي الصلت لها قدرها . لانه أولا : برئ من عهدة هذا الحديث لصحة رواية أبي معاوية له ، ولهذا صحح هذا الحديث بروايته بمفردها الإمام الناقد أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي ، فأخرجه من طريقه في بحر الاسانيد في صحاح المسانيد . ثانيا : إن الحافظ الكبير قرين أحمد بالعراق ابن نمير ، شهد بأن أبا معاوية حدث بهذا الحديث أبا الصلت ، وشهد بذلك لابن معين ، فهما يعلمان أن أبا الصلت صادق . ثالثا : إن ابن معين صححه من روايته فيما رواه القاسم الانباري ، وقد دافع عنه فيما رواه الحاكم والخطيب ، عن جمع من أصحابه ، وصدقه وأثبت له المتابعة الصحيحة ، فبري من عهده ،

[50]

رابعا : إن أنمة كبارا وثقوه ، وهم : ابن معين ، وأحمد ، وابن نمير ، وابن سيار ، وأبو داود ، وعبد الله بن أحمد ، وأبو محمد السمرقندي ، وأصحاب ابن معين . خامسا : إن حديثه عن ابن عباس له شاهد صحيح عن علي . وفي جميع ذلك ما يدل على صدقه وأن روايته تساند رواية الفيدي . المتابعة الثانية : متابعة محفوظ بن بحر ، وقد روى عنه من أهل بلده ثقات كما تراه في المسلك المبسوط ، وقد روى هذا الحديث عن أبي معاوية ، وهو كما قال ابن حبان ثقة مستقيم الحديث ، ولم يجد له ابن عدي خطأ ، ولم يجد له متنا منكرا ، فهو يصلح للمتابعة . المتابعة الثالثة : متابعة عمر بن إسماعيل بن أبان ، وهو راو اعتمد الترمذي عليه واحتج به مصححا لاحاديثه ، وروى عنه الجماهير كما تراه في كتب التراجم . قال الامام أحمد في روايته لهذا الحديث عن أبي معاوية إنه صادق ، روى ذلك عنه ابنه عبد الله ، فروايته رواية صالحة . المتابعات الباقية : رواية جعفر بن محمد الفقيه ، ورجاء بن سلمة ، وإبراهيم بن موسى الرازي ، وهؤلاء الثلاثة لم يعرفوا إلا برواية هذا الحديث عن أبي معاوية ، ولم يتقدم لهم ذكر في غيره . والرواة عن هؤلاء في روايتهم هذا الحديث ثقات ، فالاول رواه عنه مطين وهو حافظ كبير ، والراوي عن رجاء بن سلمة محمد بن بريد بن سليم ، وثقة الخطيب ، والثالث وهو إبراهيم بن موسى الرازي روى عنه الحافظ ابن جرير الطبري في صحيحه تهذيب الآثار

[51]

شاهدا لحديث ابن عباس برواية أبي الصلت ، وقال : لم أعرفه ولم أرو عنه إلا هذا الحديث . وقد روى حديث ابن عباس برواية أبي الصلت شاهدا لحديث علي الذي صححه . فهؤلاء ثقات على قاعدة ابن خزيمة وابن حبان ، إذ لم يعلم لهم رواية منكرة ، ولم يجرحوا من أحد ورووا عن ثقة وروى عنهم ثقات ، فإن اعتبرناهم مجاهيل على مذهب الجمهور ، فالجهالة المطلقة تفيد في المتابعات ، كما صرح بذلك الحافظ بن تيميه ، والحافظ العسقلاني . ثم جاءت

روايات كثيرة عن أبي معاوية وعن شيخه الاعمش من الرواة المعروفين بالضعف والالتهام بغير هذا الحديث ، إلا أنها كثيرة قد تكون بمجموعها قوة ، وإن كان أفرادها ضعفاء ومتهمين ، لاسيما والحديث قد صح عن غيرهم .

[52]

الكلام عن حديث علي وبعد ، فقد أنهينا الكلام على حديث ابن عباس ، وقدمنا الأدلة على أنه صحيح لاسيما للحياة عن القول بصحته ، وفيما يلي نذكر حديث علي ، وهو إن لم يشتهر كحديث ابن عباس ، إلا أنه ورد من ثلاث طرق أو طريقين صحيحة ، وطرق أخرى عن علي ضعيفة ، لكنها مختلفة المخارج ، فليس فردا كحديث ابن عباس .
الطريق الأولى : رواية الصنابحي عن علي عليه السلام ، فقد أخرج الحافظ الإمام عبد الله بن الإمام أحمد في زياداته على كتاب مناقب علي لابيه فقال : حدثنا إبراهيم بن عبد الله الكجي ، وهو إمام ثقة حافظ صاحب السنن ، عن محمد بن عبد الله الرقاشي ، وهو ثقة حجة ومن رجال الصحيحين قال ، حدثنا شريك بن عبد الله ، عن سلمه بن كهيل ، عن سويد بن غفلة ، عن الصنابحي عن علي مرفوعا (أنا دار الحكمة وعلي بابها) وهذا إسناد متصل ، ورجاله أئمة ثقات ، وشريك إمام حافظ . وبهذا الإسناد المتصل يسقط جميع ما جاء من روايات الضعفاء والمضعفين ، مما يחדش في الرواية المتصلة في إسناد شريك ، في رواية الرومي عنه . وأما الترمذي فرواه من حديث الرومي محمد بن عمر ، عن شريك ، عن

[53]

سلمة ، عن سويد بن غفلة ، عن الصنابحي عن علي مرفوعا (أنا دار الحكمة وعلي بابها) وقال : هذا حديث غريب ، ولا يعرف عن أحد من الثقات غير شريك . فهذا الحديث حسن غريب ، كما في نسخة لجامع الترمذي إذ هي النسخة الموافقة لكلامه هنا ، والموافقة أيضا لطريقته لمن سبها في جامع في حديث شريك ، فإنه إذا انفرد يصح حديثه أو يحسنه ، ولم نجد في غير هذا الموضع أي حديث لشريك لم يحسنه أو يصححه ، اللهم إلا أن خالفه سفيان أو شعبه . كما أن شريكا عند الترمذي وغيره إلا من شذ ، حافظ كثير الحديث ، له عند إسحاق الأزرق تسعة آلاف حديث ، وكان ابن المبارك ووكيع وابن معين يقدمونه على سفيان في حديثه عن الكوفيين ، كما في هذا الباب ، فإن سلمه بن كهيل شيخه فيه كوفي ، ووثقه الأئمة إلا القطان والجوزجاني ، والقطان متشدد وهو على الشيعة أشد ، وأما الجوزجاني فلا يقبل كلامه في أهل الكوفة ، والحافظ العسقلاني يرد جرمه فيهم لغلوه في النصب . قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحة : ليس كل الصحيح عند مالك وشعبه وسفيان ، فيحتاج أن ننزل إلى من دونهم . فمنهم من يرفع شريكا إلى الدرجة الأولى أو الثانية ، ومنهم من يجعله في الدرجة الثالثة ، وعلى القول الأول يكون حديثه صحيحا ، وعلى الثاني حسنه الترمذي . ولا يضر الحديث قول الترمذي رواه بعضهم بحذف الصنابحي ، لاننا دللنا في المسلك المبسوط على أن الترمذي يلحق الحديث الذي يصححه أو يحسنه بما

[54]

يلقه مما يقع في الحديث من إرسال أو وقف من غير أن يصل الحديث بذلك ، ولهذا يعلقه ولا يسنده ، وهذا الحديث المتصل صدر به الباب وقال : إنه من حديث شريك ، وعلق كونه بحذف الصنابحي . كما أن الاسانيد المعلقة لاملح لهن علميا عند أهل الحديث . هذا هو الوجه الأول . الوجه الثاني : أن الاحاديث التي يختلف فيها بالاتصال والارسال يرجح فيها الاتصال ، ففي نيل الاوطار للشوكاني في فضل ساعة يوم الجمعة ، قال : إن الحديث في

صحيح مسلم ، ورجح الدارقطني أنه ليس بمرفوع ، فنقل عن الامام النووي قوله : هذا الذي استدركه الدارقطني بناء على القاعدة المعروفة لأكثر المحدثين من أنه إذا تعارض في رواية الحديث رفع ووقف وإرسال واتصال حكموا بالوقف والارسال ، وهي قاعدة ضعيفة ممنوعة . قال : والصحيح طريقة الاصوليين والفقهاء البخاري ومسلم ومحقق المحدثين ، أنه يحكم بالرفع والاتصال لأنها زيادة ثقة . اهـ . وعلى هذا نرى ما رواه الترمذي من الاتصال هو الأرجح . الوجه الثالث : أن خاتمة الحفاظ ابن حجر قال في مقدمة فتح الباري : إن الزائدة في محل عن هي المعتمدة ، إذ لا تعارض بين الرواية المحذوف فيها الراوي مع الرواية الزائدة المذكور فيها . وهنا جاء من رواية سويد بن سعيد حذف سويد بن غفلة . فقال في روايته سلمة بن كهيل عن الصنابحي ، وفي رواية الترمذي بزيادة سويد بن غفلة عن سلمة والصنابحي ، فرواية الترمذي هي الزائدة المعتمدة .

[55]

وبما قدمناه ترى أن حديث الترمذي المتصل قوي معتمد ، ولهذا صححه من هذه الطريق الحافظ ابن جرير الطبري في كتابه تهذيب الآثار . فإذا أضفنا إلى روايتهما رواية الامام الحافظ عبد الله بن أحمد الذي تابع فيها محمد بن عبد الله الرقاشي ، الرومي عن شريك ، عن سلمة بن كهيل ، عن سويد بن غفلة عن الصنابحي ، عن علي مرفوعا ، فبهذه لم يبق لأحد توقف في حديث الصنابحي عن علي . ونرى فيما يأتي للصنابحي شاهدا صحيحا عن علي وهو الشعبي ، رواه عن علي ، وكذا عبيد الله بن رافع ، ثم فيه روايات أخرى ضعيفة ، وفيما يأتي نذكر شاهد الشعبي : روى ابن مردويه كما قاله أبو الفرج ، من طريق محمد بن قيس ، عن الشعبي عن علي مرفوعا . قال أبو الفرج : إن محمد بن قيس مجهول ، وتبعه السيوطي في اللالي فقال إنه مجهول ، وقد أخطأ فإن محمد بن قيس هو الاسدي الوالبي ، وهو مشهور بالرواية عن الشعبي ، أثبت روايته عنه ابن حبان في ثقافته وقال : إنه كان متقنا وكذلك جميع الذين ترجموا له ، وكلهم ذكروا أنه معروف الرواية عن الشعبي ، كالمزني في تهذيبه ، والحافظ في تهذيب التهذيب ، وغيرهما . وذكر المزني رمزا أن حديثه عنه في سنن النسائي ، وهو ثقة كبير ، روى عن أئمة كبار ، وروى عنه أئمة كبار ، وهو من رجال مسلم ، وثقه الأئمة كما في التهذيب ، وتهذيب التهذيب وغيرهما من كتب الأئمة . فلم يبق حاجة إلا الكلام في رواية الشعبي عن علي .

[56]

ومن المعلوم أن الشعبي حضر من حياة الامام علي ثلاثة وعشرين عاما ، وهو من أهل الكوفة ومن شيعة علي ، وثبت لقاءه وروايته له في صحيح البخاري في رجم علي لشراحة الهمدانية . وقد اعتمد على روايته عن علي الامام أحمد وابن حزم وغيرهما . وغير معقول أنه في عهد علي هذه المدة ولم يسمع منه إلا حديث شراحة الذي قاله الدارقطني ، فهذا القول لا يقبل إلا إذا دلل عليه برواية عن الشعبي نفسه ، أو عن أهل عصره أنه لم يسمع منه غير ذلك . وقد ذكرنا في المسلك المبسوط من أقوال علماء الحديث التي تعتمد في مثل هذه الاحوال ، ما يوافق قولنا . ولهذا ، فهذه الرواية عن الشعبي تحمل على الاتصال عن علي لأعلى الارسال على الأرجح . وعلى الفرض البعيد تكون مرسله ويكون قد أخذها عن سمعها من ثقات أصحاب علي ، لأنه كان شديدا في الرواية . وهو من جامعي علم علي ، كسعيد بن المسيب في علم عمر ، وإبراهيم في علم ابن مسعود . ومراسيل الشعبي صحاح عند العلماء ، لم يجدوا من مراسلاته غير صحيح ، وبذلك تكون روايته هذا الحديث شاهدا قويا لحديث الصنابحي عن علي . قال الحافظ العلامة بن تيمية في كتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول صفحة 60 ، بعد ذكر حديث رواه الشعبي عن علي في سنن أبي داود : إنه من جملة ما استدلل به الامام أحمد في رواية ابنه عبد الله . ثم قال : هذا الحديث جيد فإن الشعبي رأى عليا وروى عنه حديث شريحة الهمدانية ، وكان على عهد علي

[57]

وقد ناهز العشرين سنة ، وهو كوفي ، وقد ثبت لقاؤه ، فيكون الحديث متصلا . ثم إن كان فيه إرسال لان الشعبي يبعد سماعه عن علي ، فهو حجة وفاقا ، لانه عندهم صحيح المراسيل لا يعرفون له مراسلا غير صحيح ، ثم هو من أعلم الناس بحديث علي وأعلم الناس بثقات أصحابه ، وله شاهد من حديث ابن عباس ، ومثل هذه المراسيل لا يتردد الفقهاء في الاحتجاج بها . ومعلوم ما قاله العلماء في مطلق المرسلات ، وهنا بحمد الله حديث الشعبي مرسل قوي على أقل الاحوال ، وهو من مراسلات كبار التابعين ، وهي عند مالك وأبي حنيفة يحتج بها . وقد رواه عن علي عليه السلام عبيد الله بن رافع كاتب علي ، رواه عنه علي بن الحسين ، ورواه عنه ابنه زيد بن علي الشهيد ، ورواه عنه زيد بن الحسن السبط ، ورواه عنه ابنه الحسن بن زيد ، أخرجه الامام السيد محمد بن علي الحسيني في كتاب من روى عن زيد بن علي الشهيد من التابعين ، والسيد محمد بن علي الحسيني أثنى عليه الحافظ الذهبي في كتابه أعلام النبلاء . وجاء في أسانيد ضعيفة عن علي من رواية أبنائه الحسن والحسين ، والحرث ، وعاصم الاصبغ ، وقد علمت أن مراسلات الشعبي أصح المرسلات ، ولها قوة أعلى من بقية المرسلات ، كما قد علمت أن حديث الشعبي هنا متصل على الأرجح كما تقدم شرحه . وعلمت مما تقدم أن كلام المتقدمين والمتأخرين إنما هو باعتبار ما وقع لهم من روايات هذا الحديث . ولهذا ، فما وقع من متابعة الرقاشي للرومي عن

[58]

شريك يسقط كل ما روي مما يخالف رواية الترمذي المتصلة . على أن هذه الروايات الضعيفة أو المضعفة لم تنل من حديث الترمذي شيئا على حسب ما قدمناه سابقا من بيان ، كما أنهم لم ينظروا لرواية الشعبي على أنها قوة لحديث علي ، فإن ابن الجوزي قال : إن الراوي عن الشعبي مجهول ، ولكن ما قاله خطأ شنيع ، فالراوي عن الشعبي ثقة وفوق الثقة ، فيجب أن ينظر إليه ويكون فيه تأييد لصحة حديث علي . والان وبعد أن عرفنا صحة الحديث عن ابن عباس وعن علي ، نذكر حديثا آخر شاهدا لحديث الباب أخرجه الحاكم شاهدا لحديث ابن عباس ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعا : قال الحاكم : حدثنا أبو بكر محمد بن علي الفقيه الشافعي القفال البخاري ، وأنا سألته ، حدثني النعمان بن هارون الميلاي من أصل كتابه ، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني قال : أنبأنا عبد الرزاق قال : أنبأنا سفيان ، عن عبد الله بن عثمان بن خيثم ، عن عبد الرحمن بن بهمان التميمي ، سمعت جابر بن عبد الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أنا مدينة العلم وعلي بابها) هذا حديث صحيح وعبد الرزاق ومن فوقه ثقات ، والراوي عن عبد الرزاق أحمد بن عبد الله الحراني المكنى ، وهو أبو جعفر السامري ، ذكره في لسان الميزان ، روى عن أبي معاوية وإسماعيل بن أبان الغنوي ، وروى عنه أبو الطيب محمد بن عبد الصمد الدقاق البافندي ، وأبو عبد الله الحلبي ، وأنكر عليه الدارقطني وابن عدي هذا الحديث عن عبد الرزاق ، وقال الخطيب : هو أنكر ماروى ، وقال الازدي : تفرد به عبد الرزاق .

[59]

وعبد الرزاق يعرف بهذه الاحاديث ، يهرب بها من المجالس العامة خوفا من بعض المحدثين المتعنتين الذين يعترضون على من روى مناقب علي رضي الله عنه ، ولم ينفرد بروايته عن عبد الرزاق ، بل رواه عنه أحمد بن طاهر حرمله أيضا ، وله شاهد آخر عن جابر وكلاهما ضعيف . وسوف نفصل ذلك في المسلك المبسوط . وقد ذكرنا شيئا مما يلقيه من يروي فضائل علي وآل البيت من العنت والمشقة ، فلا نعيده .

[60]

كلام الحفاظ المتأخرين فأولهم حافظ العصر خاتمة المحققين في الحديث ابن حجر العسقلاني ، ومع اعترافنا له بالباع الطويل في الحديث والحفظ الكبير وتجويد الكلام في الابحاث التي يتعرض لها ، فإننا رأيناه في هذا الموضوع - حديث الباب - لم يسر على طريقته المعروفة عنه من فذلكة الاسانيد وتمحيص الرواة ، والحكم على ما اختلف فيه المتقدمون في حديث الباب ، على مقتضى القواعد التي هي الفصل في هذا الفن ، على عادته المعروفة . وإنما اقتضب الكلام بنظرة عجلى خاطفة ، أخذ الوسط من قول الحفاظ أبي الفرج بن الجوزي بالوضع للحديث ، ومن قول الحاكم أبي عبد الله بتصحيح الحديث ، وحكم بالوسط من قوليهما أي حكم بالحسن للحديث لا بوضعه ولا صحته ، واقتصر على حديث ابن عباس ، ولم يذكر بل لم يشر إلى حديث علي عليه السلام . كما لم يلتفت إلى أن ابن الجوزي نفى صحة الحديث من الطرق التي ضعفه الحفاظ منها ، وأن الحاكم أثبت صحته من طرق أخرى ، فلم يتورد النفي والاثبات على مورد واحد . فابن الجوزي اعتمد على الروايات الضعيفة ، وعلى كليات مبنية على

[61]

التوهم والتظنن ، كقولهم آفته أبو الصلت ، وكل من رواه فقد سرقه منه ، وهو استقراء ناقص ، ونفي غير محصور ، ودعوى عموم من غير دليل ، وستعلم أن القاعدة إنما يعمل بها عند عدم دليل يكذبها ، وسنعتقد فصلا في المسلك المبسوط ببيان ذلك . والحاكم اعتمد في تصحيح الحديث على متابعة ثابتة اعتمد عليها ابن معين ولم يطعن فيها أحد ممن ضعف الحديث ، ولم يكن الحاكم وحيدا في تصحيح الحديث ، بل معه مزكي الرواة ابن معين الذي اعتمد على متابعة محمد بن جعفر الفيدي ، وقال فيه : إنه ثقة مأمون . ووثقه أيضا الحاكم كما وثقه ابن حبان في الثقات ، وقال يروي عن هارون وفضيل ، وحدثنا عنه محمد بن إسحاق بن سعيد وغيره من مشائخنا ، فهو توثيق قوي لا على أساس تساهله ، وأسند الحاكم هذه المتابعة بإسناده المعتبر . وقد قوى الحفاظ الكبير محمد بن عبد الله بن نمير هذا الاسناد عن أبي معاوية ، وهو قرين أحمد بالعراق ، وعليه اعتماد أحمد وابن معين في رواية الكوفة ، بأن الحديث هذا من حديث أبي معاوية ، قال : قد حدث به أبا الصلت ، وأخبر بذلك ابن معين . فالحاكم هنا عنده الاثبات المقابل لنفي غير محصور ، والاثبات يقدم على هذا النفي ، فإن مورد الاثبات غير مورد النفي . قال الحفاظ الامام محمد بن خزيمة في كتاب التوحيد وهو جزء من صحيحه : قد علمت في مواضع من كتبنا أن النفي لا يوجب علما ، وأن الاثبات هو الذي

[62]

يوجب العلم ، وقد أجمع أهل العلم على أن من حفظ حجة على من لم يحفظ . وزيادة على ذلك ، إن من قواعد هذا الفن أن الحفاظ المتأخرين يلزمهم أن يرجحوا من عنده الدليل من المختلفين قبلهم ، وهم هنا ابن معين وابن نمير والحاكم . وإن من القواعد أن تفرد الثقة مثبت مقبول ، وقد اعتمد هؤلاء على تفرد أبي معاوية ، فلو أن الحاكم اقتصر على توثيق أبي الصلت ، ونقل عن ابن معين توثيقه فقط من غير أن ينقل عن ابن معين متابعة الفيدي وتوثيقه ، لكان لكلامه وجه في أخذ الوسط ، ولكنه لم يقتصر ، بل نقل المتابعة واعتماد ابن معين عليها واعتمدها لذلك ، فلا يتم الاخذ بالوسط . لهذا قلنا : إن كلام الحفاظ رحمه الله غير واف وإنه تقصير منه غير مقصود . لقد سبق إلى ذهنه بدون رواية الوسط فقال ، ولم يسبق فيه أي استدلال ، ونعتقد أنه لو أمعن النظر لما تساهل بأخذ الوسط ولحذر الكلام على طريقته المعروفة كما تعودنا منه ذلك . قد يقال : إن أبا عبد الله الحاكم معروف بالتساهل في التصحيح ، وإن أبا الفرج ابن الجوزي أيضا معروف بالتساهل في الحكم بالوضع ، فالمفروض فيما كان كذلك أن لانحكم بقول واحد منهما بل نحكم بالوسط من قولهما ، وهو تحسين الحديث ، لنلا نهدر شيئا من قولهما

كحافظين . قلت : جمع إجمالي وليس استدلالي ، ولا يشفي من يطلب الحق من قول كل واحد منهما ، والقول بأن
لأنحكم بقول واحد منهما صحيح ، ولكن اللاحق من ذلك أن نبحت الموضوع كله ، وأن نمحص الروايات كلها ، وما
قيل فيها من كلام الحفاظ المختلفين ، وما حفظ فيه من غيرهم ، وأن نحكم في الموضوع بما

[63]

تتوفر فيه الأدلة وهو الذي تنص عليه قواعد هذا الفن . ففي كلام الحافظ المقتضب نقاط ضعف نجمها فيما يأتي :
أولا : ما قدمناه من أن كلام الحفاظ إثبات ونفي ، مع أن مورد الاثبات غير مورد النفي ، ومعلوم أن المقدم
والمعمول به هو الاثبات ، اللهم إلا إذا رد بما ينفيه . ثانيا : إن من المعلوم من قواعد علم المصطلح أن الحفاظ
المتأخرين يلزمهم أن يرجحوا من كلام الحفاظ المتقدمين من بيده الدليل ، وهذا لا يكون بأخذ الوسط . ثالثا : إن
الحافظ لم يذكر حديث علي ، وهو شاهد لحديث ابن عباس ، وقد تأكد عدم استحضاره له ، لأنه ذكر حديث جابر
الشاهد لحديث ابن عباس ، فإن حديث علي أقوى من حديث جابر ، بل أقوى من حديث ابن عباس ، لأنه روي عن
علي من وجوه ، بخلاف حديث ابن عباس فإنه فرد . رابعا : لم يستحضر الحافظ رحمه الله في محمد بن جعفر
الفيدى إلا توثيق ابن حبان فقط ، لأنه ذكره في ترجمته في تهذيب التهذيب ، فلم يذكر إلا توثيق ابن حبان ولم يذكر
غيره ، وترك توثيق ابن معين والحاكم ، وهو تقصير واضح . وعلى تقييمه هذا جرى قوله فيه في التقريب بقوله
فيه إنه مقبول ، ولا يقال هذا فيمن وثقه ثلاثة من الحفاظ الكبار ، مع أن الحافظ نفسه قد سجل في تهذيب التهذيب
في ترجمة أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي توثيق ابن معين له عن عدد من أصحابه ، ونسبه هنا ، ووثقه
أيضا الحاكم ، وتوثيق ابن

[64]

حبان له توثيق قوي لا على أساس تساهله ، وذكرنا نص ترجمته قريبا فلا حاجة لاعادتها . خامسا : ذكر الحافظ
في لسان الميزان محفوظ بن بحر الانطاكي ورد كلام الذهبي فيه أنه الأفة في حديث ابن عباس ، وفات الحافظ في
ترجمته أن محفوظا وثقه ابن حبان ، وقال إنه مستقيم الحديث يروي عن وكيع والعراقيين ، حدثنا عنه ابن حمزه
بن صالح ، وله يذكر الحافظ هذا التوثيق في ترجمته ، ولم ينكر عليه ابن عدي إلا الخطأ في رفع موقوف أو وصل
مرسل ، ولم يجد له متنا منكرا . ومثل هذا يصلح للمتابعة . وكلام أبي عروبه جرح غير مفسر ، وقد تعرض
العلامة الشوكاني في موضوعاته لبيان ما اقتضيه الحافظ رحمه الله فقال : هذا هو الصواب لأن يحيى بن معين
والحاكم خولفا في توثيق أبي الصلت ، فلا يكون مع هذا الخلاف صحيحا ، بل حسنا لغيره لكثرة طرقه . وهذا إذا
كان أراداه الحافظ فهو نظر استعجل فيه ولم ينعم النظر ، فإن الخلاف إنما كان في أبي الصلت ومن تابعه ممن سرقه
منه حسب ما قاله الحفاظ المضعفون لأبي الصلت في هذا الحديث . وأما المتابعة التي حازها ابن معين واعتمدها ،
واعتمدها من بعده الحاكم ، وهي متابعة محمد بن جعفر الفيدى ، فلم يقع فيها اختلاف ، ولم تقع لمخالف ابن معين ،
فهو تدفع مخالف ابن معين والحاكم ، لأنها متابعة صحيحة ولو وقعت لمخالفها لوافقوها .

[65]

والحافظ ابن حجر نفسه قال في حديث حكم ابن الجوزي بوضعه قال : حكم بوضع الحديث بمجرد ما جاء عن إمامه
، ولو عرضت هذه الطرق على إمامه لاعتترف بأن الحديث أصلا ، ولكنها لم تقع له . وعلى هذا النظر لو وقعت

متابعة الفيدي والرقاشي وشاهد شعبة عن علي لهؤلاء المخالفين في تصحيح حديث الباب ، لا عترفوا بصحة الحديث ، ولكنها لم تقع لهم . اهـ . ثانيهم : الحافظ السخاوي في المقاصد والحافظ السيوطي في اللالي المصنوعة ، فلم يزيدا على مقاله ابن حجر ، فقد قلدا الحافظ ولم يفعلوا شيئا . ثالثهم : الحافظ السيوطي قال في كتابه الجامع الكبير : إنه لما اطلع على تصحيح الحافظ ابن جرير لحديث علي ، رقى بذلك أصل الحديث إلى درجة الصحة ، بانضمام تحسين الحافظ إلى تصحيح ابن جرير . رابعهم : الحافظ العلاني فإنه أيد تصحيح حديث ابن عباس ، بما ثبت من تصحيح ابن معين له ، بما ثبت عنده من المتابعة الصحيحة ، وقال : فبرئ أبو الصلت ، وأبو معاوية ثقة مأمون من كبار الشيوخ المتفق عليهم ، وقد تفرد به عن الاعمش فكان ماذا ؟ وحسن حديث علي وقال : ولم يأت أبو الفرج ولا غيره بعلّة فادحة في حديث شريك غير دعوى الوضع دفعا بالصدر . وعلى هذا يكون حديث

[66]

الباب بضم حديث علي الحسن إلى حديث ابن عباس الذي اعتمد فيه كلام الحاكم ، يكون صحيحا بالاسنادين . على أنه لو وقع لهؤلاء الحفاظ متابعة محمد بن عبد الله الرقاشي في حديث الصنابحي عن علي ، وانضم إلى ذلك شاهد الشعبي عن علي ، بعد أن عرفنا أن الراوي عنه ثقة كبير - لو وقع لهم كل ما ذكر - لصعدوا القول في صحة حديث الباب . خامسهم : الحافظ الكبير أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي ، صاحب بحر الاسانيد لصحاح المسانيد ، فقد صحح رواية أبي الصلت بمفردها في كتابه وهو كتاب نفيس لم يقع في الاسلام مثله ، فقد صححه وأسنده من طريق صالح بن محمد جزره عن أبي الصلت . وهذا الحافظ السمرقندي متأخر قد عرف كلام من تقدمه جرحا وتعديلا ، وفي المسلك المبسوط تجد ترجمته .

[67]

تلخيص لاقوال الحفاظ المتأخرين ويستطيع القاري أن يقسم الحفاظ المتأخرين الذين جاؤوا بعد عصر الانمة إلى ثلاثة أقسام في نظرهم إلى حديث الباب : القسم الاول : حفاظ قنعوا بما قدمه لهم الحفاظ المتقدمون من الذين ضعفوا الحديث عن طريق ما عرفوا من الرواة الضعفاء ، ولم يحتملوا لهم هذا المتن بطريق أبي الصلت ، فضعفوه به وحكموا بأن كل من رواه إنما سرقه من أبي الصلت . فما كان من هؤلاء المتأخرين إلا أن قلدوا من قبلهم وزادوا بأن الحديث موضوع من غير جهد ولا تمحيص ، وهؤلاء هم أبو الفرج ابن الجوزي وآخرون ، آخرهم ابن تيمية والذهبي الذي تتبع الحديث في المستدرک بالتضعيف ، وترك الأدلة التي تثبتته أمام عينيه تعصبا ، وتتبع حديث علي في الميزان بالتضعيف . وقد بينا في المسلك المبسوط ما اشتمل عليه كلامه عن التعصب الممقوت . القسم الثاني : حفاظ سلخوا فيما اختلف فيه الحفاظ من قبلهم تحقيق المقام وجمع أطراف الروايات وتمحيصها ، والعمل باتباع ما تدل عليه الأدلة ، وهؤلاء يمثلهم الحاكم والحافظ العلاني .

[68]

القسم الثالث : حفاظ اكتفوا بأن يحافظوا على الجمع بين أقوال المتقدمين المختلفين ، وأن يأخذوا الوسط ، من غير أن يحاولوا البحث للوصول إلى ما يرجحه الدليل ، بل أخذوا بالوسط من الاقوال المتخالفة ، وهو في حديث الباب تحسين الحديث . وهذا ما اكتفى به الحافظ ابن حجر ومن قلده من أتباعه رحمهم الله جميعا ، وهذا ما ظهر لهم لأن هؤلاء العلماء لا يقولون شيئا بشهوة أنفسهم ، وإنما بما يظهر لهم . وقد علمت أن كلام المتقدمين والمتأخرين إنما

هو باعتبار ما وقع لهم واطلعوا عليه من روايات هذا الحديث ، لهذا وقع التفاوت في أقوالهم على حسب ما وقع لهم مما اطلعوا عليه من روايات ، وقد وقع لبعضهم ما رواه الامام الحافظ عبد الله بن أحمد من رواية محمد بن عبد الله الرقاشي عن شريك تابع فيه الرومي ، وهي تجعل حديث الصنابحي قويا متصلا برواية الثقات إلى علي عليه السلام ، بحيث لا يؤثر فيها ما وقع من بعضهم من النكرات ما يخالف ما اعتمده الترمذي أو ما رواه ، من : إسقاط سويد بن غفلة . ولم تنل هذه الروايات شيئا على حسب ما حررناه في حديث الترمذي سابقا ، وأما بعد رواية الرقاشي متابعا للرومي عن شريك ، فقد صارت هذه الروايات الضعيفة في حكم العدم . ثم إذا عرفت رواية الشعبي عن علي بأنها مسندة صحيحة على الأرجح ، أو مرسلة لها حكم المتصلة ، وهذا بمعرفة الراوي عن الشعبي وأنه معروف الرواية عنه وأنه ثقة فوق الثقة .

[69]

كما أنه جاء عن علي بروايات كثيرة خيرها رواية عبيد الله بن أبي رافع كاتب علي ، وغيرها منه روايات أبناؤه وأصحابه ، وهي وإن كانت ضعيفة ، فهي كثيرة مختلفة المخارج . فإذا أضيف إليه حديث ابن عباس صار متن الحديث في أعلى درجات الصحة . وبعد فقد قمنا بالكلام على هذا الحديث واعتمدنا في الاحتجاج على صحته طبقا لقواعد أئمة الحديث ، فجاء كلامنا مدعما بالادلة الكافية لصحته فنحمد الله الموفق لذلك ، وخلاصة كلامنا : أولا : ما احتجنا على تصحيحه على أساس القواعد التي قام عليها علم مصطلح الحديث في حديث ابن عباس وحديث علي ، فإنه في الاول تفرد به إمام ثقة وهو أبو معاوية فكان صحيحا ، وفي الثاني تفرد به شريك في حديث الصنابحي عن علي فكان حسنا ، ثم جاءت رواية عن الشعبي عن علي كانت مغمورة فظن ابن الجوزي أنها غير صحيحة عن الشعبي لان الراوي مجهول ، ولكنه بان وتحقق أنه معروف الرواية عن الشعبي وهو ثقة وفوق الثقة ، فكانت شاهدا لحديث الصنابحي الحسن فكان بها صحيحا . ثانيا : على أساس قبول تفرد الثقة صحيح حديث ابن عباس أئمة كبار يعدون من مؤسسي هذا الفن ، مثل مزكي الرواة الامام الحافظ يحيى بن معين ، والامام الحافظ ربحانة العراق محمد بن عبد الله بن نمير ، ومعهما الحافظ الحاكم أبو عبد الله ، ومن المتأخرين الناقد الصلاح العلاني القائل بقوة الحديث وقبوله

[70]

لأنه صوب كلام الحاكم ودافع عنه ، وفي حديث علي صححه الحافظ ابن جرير وحسنه الترمذي في النسخة الموافقة لاعتماده على شريك ، والموافقة لمنهجه في جامعه بتصحيح حديث شريك أو تحسينه إذا صح الاسناد إليه ولم يخالف شعبه أو سفيان ، كما في هذا الحديث . ثالثا : إنهم وصفوا حديث أبي معاوية عن الاعمش أنه أقوى أحاديثه ، وحديث الباب عن ابن عباس من رواية أبي معاوية عن الاعمش . ووصفوا شريكا بأنه أعرف الناس بحديث الكوفيين ، وحديث الباب عن علي من طريق شريك عن الكوفيين . رابعا : وجدنا من أعتمد على أبي الصلت في هذا الحديث بمفرده على أساس أنه ثقة مقبول تفرد به ، لان الطعن فيه على أساس التوهم والتظن ، واعتمد على توثيق ابن معين وغيره من الأئمة ، وهذا ما ذهب إليه الحافظ السمرقندي ، وقد صححه من رواية أبي الصلت وأدخله في كتابه بحر الاسانيد في صحاح المسانيد .

[71]

وفيما بعد نذكر أمورا تتعلق بهذا الحديث وتنبيهات : التنبيه الاول : لا يهولنك قولنا : إن هذا الحديث في أعلى درجات الصحة ويفضل على كثير مما حوته كتب الصحاح ، فإنه يصدقه الواقع من تفوق علي عليه السلام في علوم الدين ، وكان من أول علومه هو معرفة الله والايمان القوي الذي ساقه إلى افتداء رسوله الكريم ، فتدثر بغطائه ونام على فراشه ليلة هاجر ، وله كلام منقول عنه في وصف آلاء الله وآياته ، وهو قد أوتي الحكمة التي هي نور يقذف في القلب ينير له فهم القرآن ظهرا وبطنا ، كما تم له البصر بالقضاء الذي لا بد فيه أولا من الدراية بالعلم ثم التيقظ لحيل الخصوم وتمويهاتهم ، وذلك بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له . ومع طرد العوارض والعوابر في سبيل هذا الحديث وأمثاله التي لم يكن مسموحا بروايتها رسميا سواء بالنسبة للعصور الاولى التي يهاجم فيها بالصلب ، والضرب ، وحلق اللحي ، وصنوف التعزيرات ، أو بعد تلك العصور التي يمتقنون فيها روايتها ويصفونهم بالابتداع والرفض والخارجية ، ومع كل ذلك فقد وصلنا بهذه الطرق الصحيحة ، ثم بما يوازرها من كثرة الطرق المختلفة الخارج . على أن أصحاب الصحاح رووا أحاديث اعترض علماء الفن أنفسهم عليها . وحديث الباب مما تواردت على روايته الثقات ، مع كثرة المتابعات ، عن أبي معاوية في حديث ابن عباس ، وكثرة الروايات عن شريك في حديث الصنابحي ، وكثرة الروايات في حديث علي ، شواهد على صحته من رواية

[72]

الشعبي ، وعبيد الله بن أبي رافع كاتب علي ، وأولاد علي وأصحابه . فهل يعقل أن تتفق كل هذه الروايات مع عدم التشاور فيها واختلاف مخرجها على ما لا يكون صحيحا . خاصة مع الشواهد المعنوية كحديث أنه (عبيبة علمي ، وياب علمي ، وأعلم أصحابي) وما جاء من إقرار النبي صلى الله عليه وسلم له والتابعين ، حتى صار يضرب به المثل في العلم والحكمة . إن كثيرا من الاحاديث التي صححها الانمة لم تحظ بمثل هذه الشواهد والمتابعات والشواهد المعنوية التي تؤيد صحة الاحاديث . التنبيه الثاني : قاعدة سرقة الحديث تكون على ضربين : الاول : أن تتحقق سرقة كماله كما قالوا في بجي الحماني أنه كان يسرق الحديث ، ودلوا على ذلك . الثاني : ما يقوله الحفاظ المتأخرون ، ويكثر ذلك من الحفاظ ابن عدي في كتابه الكامل ، وهو اجتهد منهم بحسب سبرهم ونظرهم وقد عرفوا في جمع من الضعفاء أنهم يغتصبون الفرصة فيروون عن عرف بحديث ما يرويه عن شيخه ، من دون أن يسمعه منه ، فهذا كان الحفاظ يعملون بهذه القاعدة بالنسبة للرواة الضعفاء ويتهمونهم بسرقة الحديث ممن اتهم قبلهم ، ويفعلون ذلك احتياطا وتثبتا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي طريقه اجتهدية ظنية قد ثبتت خطؤها ، فقد يرجع الحفاظ نفسه عنها إذا عرف أن الراوي الذي اتهم ثبتت برأته من الحديث ، وقد ثبتت خطؤه لغيره من الحفاظ . وستري أمثلة من ذلك في المسلك المبسوط .

[73]

التنبيه الثالث : قاعدة المتابعات والشواهد : قد أجمع العلماء من الحفاظ على أن المتابعات والشواهد بشرطها ينهضان بالحديث الاصل الذي حكم عليه بالضعف أو الوضع ويدفعان عنهما هذا الحكم ، على حسب قوة المتابعات والشواهد ، فكم من حديث حكم عليه بالضعف أو الوضع ، ثم لم يصح له ذلك الحكم بسبب وجود المتابعات أو الشواهد الصالحة التي خفيت على الذين حكموا على الحديث بالوضع أو الضعف ، وصار بتلك المتابعات أو الشواهد صحيحا أو حسنا أو دون ذلك قليلا وارتفع عنه حكم الوضع ، وأمثلة ذلك كثيرة سنفيض في ذكرها في المسلك المبسوط . وقد ينفي بعض الانمة الكبار كأحمد وأمثاله حديثا فيتعقبه من بعده من الحفاظ فلا يكون في ذلك أي حزاة إذا كان التعقب صحيحا ، فيكون مذهب لمن بعده من الحفاظ ، على أساس من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ويصير الحديث المنفي بعد ذلك ثابتا ، وإن كان النافي إماما كبيرا . التنبيه الرابع : الحديث النبوي يعتمد على الاسناد ، وهو الطريق إلى إثبات سنة النبي صلى الله عليه وسلم ووصولها إلينا ، وهو من خصائص هذه الامة

الشريفة ، ولهذا فلا تثبت السنة إلا إذا اطمأن المسلمون إلى صحتها ، فإذا كان الاسناد ضعيفا لم تثبت به السنة ،
فلهذا كان عناية الحفاظ بالرواة .

[74]

التنبية الخامس : قدمنا فيما سبق وجوب اعتماد رواية الثقة إذا انفرد ، وأن عدم قبوله من غير إبداء دليل يدفعه
يؤدي إلى إسقاط السنة ، فإن أكثرها مما انفردت به الثقات ، لأن المتواتر من السنة قليل ، والسنة هي الاصل
الثاني بعد القرآن ، اعتمد عليه المسلمون . قد يقال : إن قولك هذا في حديث واحد ، وكيف يسقط بإنكاره الاحاديث
الآخرى التي قبلها الاثمة في صحاحهم . قلت : المراد بإسقاطها إسقاط الثقة بها ، فإن قول الثقة هو المعتمد عليه
عقلا وشرعا ، وقد قرره الاثمة في علوم الحديث ، وعلم أصول الفقه ، في نقل حديث السنة ، فإن في ترك ذلك ولو
في حديث واحد يدخل الوهن به في كل حديث غيره مثله ، ولا دخل للهوى والتشهي في العلم المنقول عن النبي
صلى الله عليه وسلم . التنبية السادس : إعلم أن هؤلاء الاثمة الذين قبلوا تفرد الثقات وأدخلوا روايتها في
صحاحهم وصرحوا بالاعتماد عليها ، لم يفعلوا ذلك إلا على أساس قواعدهم التي حرروها في علوم الحديث
فالتزموا بها ، وعملوا في اختيار أحاديثهم على أساسها ، وهي علوم حية تدرس وتسمى علم مصطلح الحديث ،
وما زال الحفاظ قديما وحديثا يسرون على أصولها وهداياها ، فكلما

[75]

افتأت أحد على أصولها وقواعدها أخذته أقلام الحفاظ بالنقد والتفنيد . هذا ما كتبناه اختصارا من المسلك المبسوط ،
ومن أراد التحقيق والبسط الكامل فليراجع ما بسطناه في الاصل مما يحسن الوقوف عليه ، والحمد لله رب العالمين
.

[76]

مناقشة هادئة لابن الجوزي لقوله : إن حديث علي وحديث ابن عباس موضوعان ذكر ابن الجوزي في موضوعاته
أن حديث ابن عباس وضعه أبو الصلت الهروي على أبي معاوية وسرقه منه جماعة . وقال في حديث علي إنه
موضوع لأن الرومي لا يجوز الاحتجاج به ، ونقل عن الدارقطني أن حديث علي مضطرب ، رواه سويد بن سعيد ،
عن سلمة عن الصناحي ، عن علي ، وسلمة لم يسمع من الصناحي . تمسك ابن الجوزي بكلام من اتهم أبا
الصلت به ، وأنه تفرد به عن أبي معاوية ولم يروه غيره ، إلا من سرقه منه . ولم يعرج على قول من وثقه وبراه
من عهده ، وأوضح أنه رواه عن أبي معاوية غير أبي الصلت ، كما ذكر ذلك من وثقه أيضا أنه من قديم حديث
أبي معاوية ، وأن أبا معاوية حدث به أبا الصلت . فقد أخذ الحافظ أبو الفرج بقول الجارحين وغفل أو تغافل عن
أقوال من تعقبهم ممن صح الحديث ، وهذا من أبي الفرج شنشة فيه فعابها عليه الاثمة . وليس من المعقول أن
يقدم قول من اتهمه على قول من أبطل تهمة بالدليل وإنما المعقول هو العكس ، بأن يحكم بالدليل ، لانه يقضي
على التهمة ويبرئ

[77]

المتهم منها ، اللهم أن يجي الاول بما يبطل دليل البراءة ويثبت أنه لا زال متهما ولم يفعل الجارحون ذلك ولم يدعه أحد لهم . وقد قدمنا بيان المتابعات فلا نطيل بإعادتها ، وفيها ما يبطل اتهام أبا الصلت ، كما ثبت الحديث من طريق غيره ، وجاء توثيق أبي الصلت من جماعة من الحفاظ تقدم ذكرهم ، كما سبق ذكر تصحيح حديثه هذا من ابن معين من رواية القاسم الانباري ، والحاكم ، وأبي محمد السمرقندي . ونشير هنا إلى نقاط : الاولى : أن المصححين اعتمدوا على أن الحديث تحققت رواية أبي معاوية له ، وهو ثقة حافظ . الثانية : أن ابن معين أشهر علماء هذا الفن ، وهو رأس هؤلاء المصححين له ، وكفى به لو لم يصححه غيره . الثالثة : لم يأت من خالفه بحجة ، أما الطاعنون المتمسكون بجمود على اتهامه فقال بعضهم إنه كذاب خبيث ، وعن بعضهم أنه رافضي ، وقد برئ من كل هذا كما سبق بيانه ، ولنفرض أنه غير موجود بالكلية فعندنا رواية الفيدي عن أبي معاوية وهو ثقة ، وثقه ابن معين ، والحاكم ، وابن حبان وذكر رواية جماعة من مشائخه عنه . وابن الجوزي إما أن يكون قد اطلع على هذه الروايات الصحيحة عن ابن معين فتصامم عنها ، وإما أن يكون غفل عنها ، فهو على كل حال ملام حيث

[78]

حكم بوضع المتن لحديث ابن عباس ، وكان الواجب أن يكون حكمه على الاسناد ، لاسيما وقد جاء متنه عن علي وجابر ، وقد انتقد عليه الحفاظ تسرعه في الحكم بالوضع بمجرد وجود الضعيف أو الوضاع في الاسناد ، فيحكم على المتن بالوضع ، وسنشير إليه قريبا في كلامنا هنا . وأيضا حكم ابن الجوزي على حديث علي بالوضع ، لان فيه الرومي قال لان الرومي لا يجوز الاحتجاج به . وقوله ذلك فيه لا يجوز له أن يحكم بالوضع فإن الذي نقله هو عدم الاحتجاج به ، أي عدم ثبوت الحديث به (1) حيث لم يكن فيه الصلاحية لقبول حديثه ، وهذا يطلب له ما يشهد له بأن يتابعه راو ولو مثله فيكون به حسنا ، كما صرحوا به في علوم الحديث ، لان ما يحذر من عدم ضبطه للحديث يزول إذا تابعه مثله ، وبالأولى إذا تابعه ثقة كما هنا وعلمنا بذلك أنه قد حفظ حديثه . وقد وجدنا أن الرومي تابعه في هذا الحديث ثقة متقن هو محمد بن عبد الله الرقاشي . راجع ترجمته في كتب هذا الفن . فليس هذا الحديث عن علي موضوعا بأي حال ، لان الموضوع ما انفرد به الكذاب وكان مخالفا للقواعد المعلومة . والرومي لم يرمه أحد بالكذب بل ولم

[79]

يتهمه غير ابن الجوزي . وأما في هذا الحديث فقد توبع فلا محل لما قاله ابن الجوزي مطلقا بحال . على أن الرومي وثقه الاكثرون وقبلوه ، ولينه أبو زرعة وضعفه أبو داود ، ولم يتهمه أحد قبل ابن الجوزي ، فلو كان الحديث لا متابع له فيه لكان ضعيفا لا موضوعا على قول من ضعفه ، وحسنا على أساس قول من وثقه ، وقد صححه بذلك الطبري في تهذيب الآثار ، واعتمد روايته الترمذي في سننه بقوله ولم يروه أحد من الثقات غير شريك . فمقتضاه قبول حديثه ، ولهذا جاء في نسخة من سننه أنه حسن غريب ، وذكر تأييدا لذلك شاهدا عن ابن عباس ، فما الذي انحط به عند ابن الجوزي إلى أن يكون حديثه موضوعا ، اللهم إلا التسرع الذي نعاه عليه الانمة ، ولم يسبقه أحد في حديث علي بذلك . وأما قول الدارقطني أنه مضطرب فقد قدمنا رده ، وقد ذكر الدارقطني رواية سويد بن سعيد وفيها حذف سويد بن غفلة ، فجعله بذلك مضطربا ، ولم تقع له رواية الرقاشي وبها يبطل الاضطراب . وفي كلامنا في المسلك المبسوط رد قول بعضهم أن الجرح يقدم على التعديل فليرجع إليه . وليس هو مضطربا كما حققناه في المسلك الثاني ، لان القول فيه قول الثقات الذين رووه وقد أشرنا إلى رده هنا ، ومع ذلك فليس الحديث المضطرب موضوعا . فليس لابن الجوزي سلف في قوله بوضع حديث علي .

[80]

على أن هذا كله بالنسبة إلى تفرد الراوي ، وقد علمت أنه قد تابعه الرقاشي عن شريك وجاء شاهد الشعبي عن علي قوة له ، وجاء من وجوه عن علي عليه السلام ، فلم ينفرد به الرومي ولا شريك ، فلا محل للاضطراب الذي يدعيه الدارقطني . وبعد استحضارنا جميع ما ذكرنا في حديث علي أصبح كلام ابن الجوزي ساقطا باطلا . والعتب الأكبر على من ظاهره بعد معرفة ما سجله الانمة عليه من بالغ الانتقاد . وليعلم هنا أن ابن الجوزي يسلك مسلك الانمة المحققين ، ولكنه لم يذهب مذهبهم في تحقيق كل حديث بماله وعليه ، وبذلك خالف الايتين في سورة النساء والحجرات (2) وسأذكر بعض كلام الانمة ومضمون الايتين على أن تكون الاطالة في المسلك الثاني . وهاك كلام بعض الانمة وهو نموذج لكلام غيرهم ممن نؤخر كلامه إلى المسلك الثاني المبسوط . قال السراج البلقيني في محاسن الاصطلاح : إذا رأيت حديثا بإسناد ضعيف فقل هو ضعيف بهذا الإسناد ، ولا تقل هو ضعيف المتن بمجرد ضعف السند ، إلا

[81]

أن يقول إمام إنه لم يرد من وجه صحيح ، أو إنه ضعيف وفسر ضعفه . اهـ . وقال الحافظ العراقي في شرحه على الالفية له : إذا وجدت حديثا بإسناد ضعيف فليس لك أن تقول هذا ضعيف ، بل يقف جواز ضعفه على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه ليس له إسناد يثبت به ، مع وصف ذلك الإمام لبيان الضعف مفسرا . اهـ . وأصله لابن الصلاح في المقدمة والنووي في التقريب . وقد انتقدوا على ابن الجوزي تسرعه في الحكم بالوضع وهو توسع خطير الضرر كبير الاثر ، ينشأ عنه الحكم على ما ليس بموضوع بأنه موضوع . ! قال الحافظ ابن حجر في اللالي المنثورة : إن النافي للحديث الثابت كمن نفى أصلا من أصول الدين ، ولا ريب أن توهين الحديث الثابت لا يقل خطرا عن الاغترار بالحديث الموضوع . وقال السخاوي : والموقع له يعني ابن الجوزي استناده غالبا إلى ضعف رواية الذي رمي بالكذب مثلا غافلا عن مجيئه من وجه آخر ، وربما يكون اعتماده في التفرد قول غيره ممن يكون كلامه محمولا على النسب ، مع أن تفرد الكذاب بل الوضع ولو كان بعد الاستقصاء من حافظ متبحر تام الاستقراء ، غير مستلزم بذلك . اهـ . وقد قال الله تعالى في سورة النساء (يا أيها الذين آمنوا إذا خرجتم في سبيل الله فتيبنوا ، ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون

[82]

عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة ، كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم ، فتبينوا إن الله كان بما تعملون خبيرا) . وقال في سورة الحجرات (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) ومعنى التبين في الايتين هو التثبت والتحقق من وجه الحق . وتتضمن آية النساء أن الاصل اعتبار كلام المسلم ، لاسيما وفيه حقن دمه وصون ماله كما هو في الآية ، فالاعتبار بالظاهر ويقبل من ظهرت علامة إسلامه ، لأن الاحتياط في التريث في قبول كلامه سنة كما في رواية المسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فالواجب التوقف حيطة للسنة عن أن يدخل فيها ما ليس منها . فإذا روى مسلم حديثا ولم يكن عندنا معرفة بحاله وأخبر بما لا يعرف إلا منه ، فقد وجدت الريبة في خبره ، لانه أخبر بما لا يتابع عليه فيما حقه أن يتابع فيه ، فهذه ريبة تحتاج للاحتياط كما في آية الحجرات ، وهو التبين والتثبت ، وهما موجودان في التوقف لا في الحكم بالوضع (3 .)

[83]

ولا يكون الحكم بالوضع في محله إلا بعد وجود القرائن الكافية بأن الحديث مختلق ، فعندئذ يجوز الحكم عليه بالوضع ، وهو حكم ظني ، كما أن الحكم بالتصحيح حكم ظني ، فمن هو كمن ذكرنا لم يتابع على حديثه فيما حقه أن يتابع فيه كان هو ذلك السبب في اتهامه بالحديث ، فقد يصرح الحافظ بالاتهام وقد لا يصرح بالاتهام ، بل يقول روى مالا يتابع عليه ، وهي أليق وأخف من الاتهام . وقد قال الدارقطني فيمن قيل فيه ذلك أنه يعتبر به (4) والحق في كل هو التوقف عن الحكم بالوضع ، حتى يحصل التحقق بالبحث والاستقصاء والاستقراء ، للتحقق من تفرد مع كونه مما يخالف القواعد المعلومة ، وحينئذ يحكم بوضعه . ففي سورة الحجرات أمر الله بالتثبت في خبر الفاسق مع كونه ممن يرتاب في خبره ، كما أن خبره فيه إهدار لدماء وأموال معصومة ، ومع ذلك لم يأمر برفض خبره بالكلية وإنما أمر بالبحث والنظر والتحقق ، فإن وجدت على صدقه قرائن تثبت صدقه قبل خبره بمعونة القرائن ، وإن لم توجد قرائن على صدقه لم يقبل خبره لعدم وجود ما يثبت صدقه . وهذا يؤيد ما قاله في علوم الحديث مما ذكرناه عن الانمة من أنه لا يجوز الحكم بالوضع إلا بعد البحث والاستقصاء والتحقق من تفرد الوضع ، إلى آخر ما ذكرناه سابقا . وقد انزل أبو الفرج ابن الجوزي بذكر حديث الباب في موضوعاته اغترارا بمن تكلم في أبي الصلت في حديث ابن عباس ، وبمن تكلم في الرومي في حديث

[84]

علي ، ولم يجهد نفسه البحث والاستقصاء ، وهذا تهور يؤاخذ عليه . على أن الراوي في حديث ابن عباس وهو أبو الصلت والراوي في حديث علي وهو الرومي لا يبلغ حديثهما باتهامهما حد الوضع ، لما حققناه فكان خطؤه واضحا على أساس تفردهما ، فضلا عن كونه أخطأ أيضا خطأ أكبر لعدم بحثه عن المتابعات وهي موجودة بكون الحديث بها صحيحا من حديث علي ومن حديث ابن عباس . وقد نقل السيوطي في التدريب عن ابن المبارك أنه قال : العلم هو الذي يجيبك من هاهنا وهاهنا أي المشهور ، رواه البيهقي في المدخل . وروى عن الزهري قال : حدثت علي بن الحسين زين العابدين بحديث فلما فرغت قال : أحسنت بارك الله فيك هكذا حدثنا . قلت ما أراني إلا حدثتك بحديث أنت أعلم به ، قال (لا تقل ذلك ، ليس من العلم ما لا يعرف ، إنما العلم ما عرف وتواطأت عليه اللسان) . وقد ذكر علماء الآثار أن اختلاف الطرق مع تبيانها ولو من الضعفاء ممن لا يحتملون لهم التفرد إذا كثروا ، يؤذن بقوة المروي . وذكر الحافظ بعد إيراد طرقها فيها مجاهيل قال : إن فيها من لا يعرف ، وإن كثرة الطرق إن اختلفت المخارج تزيد المتن قوة . بل إنه قال : حتى الضعيف بالكذب والفسق يرتقي بمجموع طرقه من كونه منكرا أو لا أصل له . قال : بل ربما كثرة الطرق أوصلته إلى درجة المستور والسيئ الحفظ حيث ، إذا وجدت له طرق أخرى فيها ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن .

[85]

وصرح الحافظ في الضعيف القريب إذا ورد عن مثله متابعا كان بمجموع الاثنين حسنا . وإنما كتب هذا مع أن حديث الباب غني برواياته الصحيحة سواء في حديث ابن عباس أو حديث علي ، إلا لأن ابن الجوزي قد علم من كثرة الروايات المختلفة المخارج التي وقعت له أن هذا الحديث ليس مما يختلق ويحكم عليه بالوضع . هذا بالنسبة لما ذكره هو من الرواة ، فضلا عما تركه من الرواة الثقات التي تغافل عنها ، لكيلا تفسد عليه حكمه بالوضع ، لأنه كان قاسيا في حكمه على أحاديث مناقب علي عليه السلام وأهل البيت ، نفحة بقيت فيه من النواصب الذين سجل

عليهم بعد وصمهم بالتشبيه تعصبيهم ليزيد وآله ، فقد جمع من كتاب الموضوعات وكتابه الآخر له أقل نكايه منه ، كثرة وافرة من مناقب العترة ، لا تصلح أن تكون كما قال ، لأنها صحيحة وبعضها متواتر . هذا ما ذكرناه من المناقشة للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي رحمه الله . وفي كلامنا في المسلك الثاني المبسوط بعض ما اختصرناه هنا . والحمد لله رب العالمين . (1) نقل عن الزركشي في نكته علي ابن الصلاح : فرق بين قولنا لم يصح وبين قولنا موضوع وأن بينهما بونا كبيرا ، فإن الموضوع إثبات للكذب والا خلاق ، وقولنا لم يصح لا يلزم منه إثبات العدم ، وإنما هو إخبار عن عدم الثبوت . وفرق بين الأمرين . نقله السيوطي عنه في كتاب التوحيد من اللالي . (2) الآية في النساء : ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا ، إلى قوله : هذا بالنسبة لما ذكره هو من الرواة ، فضلا عما تركه من الرواة الثقات التي تغافل عنها ، لكيلا تفسد عليه حكمه بالوضع ، لأنه كان قاسيا في حكمه علي أحاديث مناقب علي عليه السلام وأهل البيت ، نفحة بقيت فيه من النواصب الذين سجل عليهم بعد وصمهم بالتشبيه تعصبيهم ليزيد وآله ، فقد جمع من كتاب الموضوعات وكتابه الآخر له أقل نكايه منه ، كثرة وافرة من مناقب العترة ، لا تصلح أن تكون كما قال ، لأنها صحيحة وبعضها متواتر . هذا ما ذكرناه من المناقشة للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي رحمه الله . وفي كلامنا في المسلك الثاني المبسوط بعض ما اختصرناه هنا . والحمد لله رب العالمين . (1) نقل عن الزركشي في نكته علي ابن الصلاح : فرق بين قولنا لم يصح وبين قولنا موضوع وأن بينهما بونا كبيرا ، فإن الموضوع إثبات للكذب والا خلاق ، وقولنا لم يصح لا يلزم منه إثبات العدم ، وإنما هو إخبار عن عدم الثبوت . وفرق بين الأمرين . نقله السيوطي عنه في كتاب التوحيد من اللالي . (2) الآية في النساء : ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا ، إلى قوله : فنسوا . وفي الحجرات إن جأكم فاسق بنبا فتبينوا . ففي الايتين الامر بالتبين وهو التثبت ، لا التسرع بالرد . (3) هذا حكم الاتهام إن كان غير مفسر ، إذا الجرح غير المفسر لا يقبل ، ولكنه يوجب التوقف في الراوي لمن بعده ، فإن وجد من وثقه قيل في هذه الحالة ، فإن صرح المتهم بما اتهمه به ولم يتعقبه من بعده بما يبطل اتهامه وكان الحديث مخالفا للقواعد المعلومة سقط به ، وكان حديث هذا وغيره مما انفرد به متروكا ، وإن تعقب ويري مما اتهم به بطل اتهامه ، وقد بينا ذلك بشواهد في المسلك الثاني . (4) (انظر ترجمة سوار بن داود من ميزان الذهبي .

[مكتبة يعسوب الدين عليه السلام الإلكترونية](#)

حديث مدينة العلم

وقال رسول الله: إني مدينة * من العلم وهو الباب والباب فاقصد

قد أسلفنا الكلام حول علم أمير المؤمنين عليه السلام في الجزء الثالث ص 95 - 101 وأوعزنا هناك إلى أن حديث هذه الأثر صرحه الطبري وابن معين والحاكم والخطيب والسيوطي، وهنا نفصل القول فيه وأنه أخرجه جمع كثير من الحفاظ وأئمة الحديث، فإليك جم غفير ممن ذكره في تلكم القرون الخالية محتجين به، مرسلين إياه إرسال المسلم، مدافعين عنه قالة المزيفين، وجلبة المبطلين.

1 - الحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى 211، حكاه عنه بإسناده

الحاكم في " المستدرک " 3 ص 127.

- 2 - الحافظ يحيى بن معين أبو زكريا البغدادي المتوفى 233، كما في " المستدرك " الحاكم وتاريخ الخطيب البغدادي.
- 3 - أبو عبد الله (أبو جعفر) محمد بن جعفر الفيدي المتوفى 236، رواه عنه ابن معين.
- 4 - أبو محمد سويد بن سعيد الهروي المتوفى 240، أحد مشايخ مسلم وابن ماجة، نقله عنه ابن كثير في تاريخه 7: 358.
- 5 - إمام الحنابلة أحمد بن حنبل المتوفى 241، أخرجه في " المناقب ".
- 6 - عباد بن يعقوب الرواجني الأسدي، أحد مشايخ البخاري والترمذي وابن

- ماجة، يروي عنه الحافظ الكنجي في " الكفاية " من طريق الخطيب.
- 7 - الحافظ أبو عيسى محمد الترمذي المتوفى 279، في جامعه الصحيح.
- 8 - الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن فهم البغدادي المتوفى 289، روى عنه الحاكم في " المستدرك " 3: 127.
- 9 - الحافظ أبو بكر أحمد بن عمر البصري البزار المتوفى 292، صاحب المسند الكبير.
- 10 - الحافظ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى 310، في " تهذيب الآثار " وصححه حكاة عنه غير واحد من أعلام القوم.
- 11 - أبو بكر محمد بن محمد بن الباغدني الواسطي البغدادي المتوفى 312، رواه عنه الفقيه ابن المغازلي في " المناقب ".
- 12 - أبو الطيب محمد بن عبد الصمد الدقاق البغوي المتوفى 319، أخرجه عنه بإسناده الخطيب البغدادي في تاريخه 2: 377.
- 13 - أبو العباس محمد بن يعقوب الأموي النيسابوري الأصم المتوفى 346، رواه عنه الحاكم في " المستدرك " 3: 126.
- 14 - أبو بكر محمد بن عمر بن محمد التميمي البغدادي ابن الجعابي المتوفى 355، أخرجه بخمسة طرق كما في مناقب ابن شهر آشوب 1: 261.
- 15 - أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى 360، أخرجه في معجميه الكبير والأوسط.

- 16 - أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي المعروف بالقفال المتوفى 366
حكاه عنه الحاكم في " المستدرك " 3: 127.
- 17 - الحافظ أبو محمد عبد الله بن جعفر بن حيان الاصبهاني المعروف بأبي الشيخ
المتوفى 369، أخرجه في كتابه (السنة) حكاه عنه السخاوي في المقاصد الحسنة.
- 18 - الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عثمان المعروف بابن السقا الواسطي
المتوفى 173 رواه عنه ابن المغازلي في " المناقب ".
- 19 - الحافظ أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي الحنفي المتوفى 379، كما في

- كتابه (المجالس).
- 20 - الحافظ أبو الحسين محمد بن المظفر البزاز البغدادي المتوفى 379، كما في
مناقب ابن المغازلي.
- 21 - الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي ابن شاهين المتوفى 385،
أخرجه بأربعة طرق.
- 22 - الحافظ أبو عبد الله عبيد الله بن محمد الشهير بابن بطة العكبري المتوفى 387،
أخرجه من ستة طرق.
- 23 - الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى 405، أخرجه
في " المستدرك " 3: 126 - 128.
- 24 - الحافظ أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الاصبهاني المتوفى 416، حكاه عنه
جمع كثير.
- 25 - الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهاني المتوفى 430، في كتابه (معرفة
الصحابة)
- 26 - الفقيه الشافعي أبو الحسن أحمد بن المظفر العطار المتوفى 441، رواه للفقيه
ابن المغازلي سنة 434 كما في مناقبه.
- 27 - أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الشافعي الشهير بالماوردي المتوفى
450، حكاه عنه ابن شهر آشوب في " المناقب " 1 ص 261.
- 28 - الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى 458، كما في مقتل
الخوارزمي 1 ص 43

- 29 - أبو غالب محمد بن أحمد الشهير بابن بشران المتوفى 462، رواه عنه ابن المغازلي في " المناقب " .
- 30 - الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى 463، أخرجه في (المتفق والمفترق) وتاريخ بغداد 4 ص 348، ج 2 ص 377، ج 7 ص 173، ج 11 ص 204.
- 31 - الحافظ أبو عمر ويوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي المتوفى 463، في

- (الاستيعاب) ج 2: 461.
- 32 - أبو محمد حسن بن أحمد بن موسى الغندجاني المتوفى 467، نقله عنه ابن المغازلي في " المناقب " .
- 33 - الفقيه أبو الحسن علي بن محمد بن الطيب الجلابي ابن المغازلي المتوفى 483، أخرجه في مناقبه بسبعة طرق.
- 34 - أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الشافعي المتوفى 489، كما في مناقب ابن شهر آشوب.
- 35 - الحافظ أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي المتوفى 491، أخرجه في بحر الأسانيد في صحيح الأسانيد، فالحديث صحيح عنده كما في تذكرة الذهبي 4: 28.
- 36 - أبو علي إسماعيل بن أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى 507، رواه عنه الخوارزمي في " المناقب " ص 49.
- 37 - أبو شجاع شيرويه بن شهردار الهمداني الديلمي المتوفى 509، في فردوس الأخبار
- 38 - أبو محمد أحمد بن محمد بن علي العاصمي، أخرجه في (زين الفتى شرح سورة هل أتى) الموجود عندنا.
- 39 - أبو القاسم الزمخشري المتوفى 538 سمى في " الفائق " 1: 28 باب مدينة العلم.
- 40 - الحافظ أبو منصور شهردار بن شيرويه الهمداني الديلمي المتوفى 558، أخرجه مسندا في كتابه (مسند الفردوس).
- 41 - الحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المتوفى 562، قال في (الأنساب) في (الشهيد): اشتهر بهذا الاسم جماعة من العلماء المعروفين

قتلوا فعرفوا بالشهيد أولهم: ابن باب مدينة العلم. إلخ ينم كلامه هذا عن كون الحديث من المتسالم عليه عند حفاظ الحديث.

- 42 - الحافظ أخطب خوارزم أبو المؤيد موفق بن أحمد المكي الحنفي المتوفى 568،
أخرجه في " المناقب " ص 49، وفي مقتل الإمام السبط 1 ص 43.
43 - الحافظ أبو القاسم علي بن حسن الشهير بابن عساكر الدمشقي المتوفى

- 571، أخرجه بعدة طرق.
44 - أبو الحجاج يوسف بن محمد البلوي الأندلسي الشهير بابن الشيخ المتوفى حدود
605، أرسله إرسال المسلم في كتابه " ألف باء " ج 1 ص 222.
45 - أبو السعادات مبارك بن محمد ابن الأثير الجزري الشافعي المتوفى 606، ذكره
في " جامع الأصول " نقلا عن الترمذي.
46 - الحافظ أبو الحسن علي بن محمد ابن الأثير الجزري 630، أخرجه في " أسد
الغابة " 4 ص 22.
47 - محيي الدين محمد بن علي ابن العربي الطائي الأندلسي المتوفى 638 في "
الدر المكنون والجواهر المصون " كما في ينابيع المودة ص 419.
48 - الحافظ محب الدين محمد بن محمود ابن النجار البغدادي المتوفى 643، أخرجه
في ذيل تاريخ بغداد مسندا.
49 - أبو سالم محمد بن طلحة الشافعي المتوفى 652، في مطالب السؤل ص 22
والدر المنظم كما في ينابيع المودة ص 65.
50 - شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي سبط ابن الجوزي الحنفي المتوفى
654، ذكره في تذكرته ص 29.
51 - الحافظ أبو عبد الله محمد بن يوسف الكنجي الشافعي المتوفى 658، أخرجه في
" الكفاية " ص 98 - 102، وقال بعد إخراجة بعدة طرق: قلت: هذا حديث حسن عال -
إلى أن قال :-

ومع هذا فقد قال العلماء من الصحابة والتابعين وأهل بيته بتفضيل علي عليه السلام
وزيادة علمه وغازاته، وحدة فهمه، ووفور حكمته، وحسن قضاياه، وصحة فتواه، وقد كان
أبو بكر وعمر وعثمان وغيرهم من علماء الصحابة يشاورونه في الأحكام ويأخذون بقوله

في النقض والابرام، اعترافاً منهم بعلمه، ووفور فضله، ورجاحة عقله، وصحة حكمه، وليس هذا الحديث في حقه بكثير لأن رتبته عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من عباده أجل وأعلا من ذلك.

52 - أبو محمد الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي المتوفى

660، ذكره في مقال حكاه عند شهاب الدين أحمد في توضيح الدلائل على ترجيح الفضائل.

53 - الحافظ محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري الشافعي المكي المتوفى 694، رواه في "الرياض النضرة" 1: 192 و "ذخائر العقبى" ص 77.

54 - سعيد الدين محمد بن أحمد الفرغاني المتوفى 699، ذكره في شرح تائيه ابن فارض العربي في شرح قوله:

كراماتهم من بعض ما خصهم به * بما خصهم من إرث كل فضيلة

وذكره في شرحه الفارسي عند قوله:

وأوضح بالتأويل ما كان مشكلاً * "علي" بعلم ناله بالوصية

55 - الحافظ أبو محمد ابن أبي حمزة الأزدي الأندلسي المتوفى 699 في "بهجة النفوس" 2: 175، و ج 4: 78.

56 - صدر الدين السيد حسين بن محمد الهروي الفوزي المتوفى 718، ذكره في "نزهة الأرواح".

57 - شيخ الاسلام إبراهيم بن محمد الحموي الجويني المتوفى 722، ذكره في "فرائد السمطين في فضائل المرتضى والبتول والسبطيين".

58 - نظام الدين محمد بن أحمد بن علي البخاري المتوفى 725، حكاه عنه الشيخ عبد الرحمن الجشتي في "مرآة الأسرار عن سير الأولياء".

59 - الحافظ أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي المتوفى 742، ذكره في "تهذيب الكمال" في ترجمة أمير المؤمنين.

60 - الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي الشافعي المتوفى 748، ذكره في تذكرة الحفاظ 4: 28 عن صحيح الحافظ السمرقندي ثم قال: هذا الحديث صحيح.

- 61 - الحافظ جمال الدين محمد بن يوسف الزرندي الأنصاري المتوفى سنة بضع و 750، ذكره في (نظم درر السمطين في فضائل المصطفى والمرتضى والبتول والسبطين) وقفت عليه في قرمىسين (كرمانشاه) عند العلامة الحجة سردار الكابلي.
- 62 - الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل العلائي الدمشقي الشافعي المتوفى 761، عنه غير واحد من أعلام القوم، وصححه من طريق ابن معين ثم قال: وأي

- استحالة في أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا في حق علي رضي الله عنه؟ ولم يأت كل من تكلم في هذا الحديث وجزم بوضعه بجواب عن هذه الروايات الصحيحة عن ابن معين، ومع ذلك فله شاهد رواه الترمذي في جامعه إلخ. (1)
- 63 - السيد علي بن شهاب الدين الهمداني، ذكره في المودة القربى من طريق جابر بن عبد الله ثم قال: وعن ابن مسعود وأنس مثل ذلك.
- 64 - بدر الدين محمد أبو عبد الله الزركشي المصري الشافعي المتوفى 794، وقال: الحديث ينتهي إلى درجة الحسن المحتج به ولا يكون ضعيفا فضلا عن كونه موضوعا " فيض القدير " 3 ص 47.
- 65 - الحافظ أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى 807 في " مجمع الزوائد " 9: 114.
- 66 - كمال الدين محمد بن موسى الدميري المتوفى 808، في " حياة " الحيوان " ج 1: 55.
- 67 - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى 816 / 7، في كتابه " النقد الصحيح " وقال في كلام له طويل حول الحديث بعد روايته بطريق عن ابن معين: ولم يأت من تكلم على حديث أنا مدينة العلم بجواب عن هذه الروايات الثابتة عن يحيى بن معين، والحكم بالوضع عليه باطل قطعاً. إلى أن قال: والحاصل أن الحديث ينتهي بمجموع طريقي أبي معاوية وشريك إلى درجة الحسن المحتج به، ولا يكون ضعيفا فضلا عن أن يكون موضوعا.
- 68 - إمام الدين محمد الهجروي اللايجي، يحكي عن كتابه " أسماء النبي و خلفائه الأربعة ".

69 - الشيخ يوسف الواسطي الأعور، ذكره في رسالة رد بها الشيعة، عده من حجج الرافضة وأجاب عنه متسالماً عليه من حيث السند بوجه في مفاده وستأتي كلمته.

70 - شمس الدين محمد بن محمد الجزري المتوفى 833، أخرجه في " أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب " ص 14 من طريق الحاكم وذكر تصحيحه، وقد

(1) راجع اللثالي المصنوعة 1 ص 333 تجد هناك تمام كلامه.

الصفحة

8

اشترط في أول كتابه أن يذكر فيه ما تواتر وصح وحسن من مناقب أمير المؤمنين.

71 - الشيخ زين الدين أبو بكر محمد بن محمد بن علي الخوافي المتوفى 838، ذكره مرسلًا محتجاً به لاختصاص علي عليه السلام بمزيد العلم والحكمة، حكاه عنه الشيخ شهاب الدين أحمد في توضيح الدلائل.

72 - شهاب الدين بن شمس الدين الزاولي الدولة آبادي المتوفى 849، إحتج به لفضل أمير المؤمنين في كتابه " هداية السعداء ".

73 - شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني المتوفى 852، ذكره في تهذيب التهذيب ج 7: 337، وقال في لسان الميزان: هذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرک الحاكم أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع.

74 - شهاب الدين أحمد، ذكره في " توضيح الدلائل " وقال: هذه فضيلة اعترف بها الأصحاب وابتهجوا، وسلکوا طريق الوفاق وانتهجوا.

75 - نور الدين علي بن محمد ابن الصباغ المالكي المكي المتوفى 855، ذكره في " الفصول المهمة " ص 18.

76 - بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى الحنفي العيني المتوفى بالقاهرة 855، ذكره في " عمدة القاري " 7 ص 631.

77 - الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن علي البسطامي الحنفي المتوفى 858، ذكره في كتابه " درة المعارف الإلهية " واحتج به لوراثته علي علم الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم راجع ينابيع المودة ص 400.

- 78 - شمس الدين محمد بن يحيى الجيلاني اللاهجي النوريخس، ذكره في " مفاتيح الإعجاز شرح گلشن راز " المؤلف سنة 877.
- 79 - شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري المتوفى 902، ذكره في " المقاصد الحسنة " وحسنه.
- 80 - الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين السيوطي المتوفى 911، ذكره في " الجامع الصغير " ج 1 ص 374 وفي غير واحد من تأليفه وحسنه في كثير منها ثم

- حكم بصحته في " جمع الجوامح " كما في ترتيبه 6 ص 401 فقال: كنت أجيب بهذا الجواب " يعني بحسن الحديث " دهرًا إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في " تهذيب الآثار " مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس، فاستخرت الله وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة والله أعلم.
- وقد أفرد في طرقة جزءا وعده من تأليفه، وذكر الحديث في " الدرر المنتثرة " وعده من الأحاديث المشهورة ص 43 هامش الفتاوى الحديثية لابن حجر.
- 81 - السيد نور الدين علي بن عبد الله السمهودي الشافعي المتوفى 911، ذكره في " جواهر العقدين " وأردفه بشواهد من الأحاديث الواردة في علم علي عليه السلام
- 82 - فضل بن روزبهان، ذكره في الرد على نهج الحق للعلامة الحلي متسالما عليه بلا أي غمز في سنده وقال في رد حجاج العلامة بأعلمية أمير المؤمنين بحديثي: أقضاكم علي. وأنا مدينة العلم، من طريق الترمذي: وأما ما ذكره المصنف من علم أمير المؤمنين فلا شك في أنه من علماء الأمة والناس محتاجون إليه فيه وكيف لا؟ وهو وصي النبي صلى الله عليه وسلم في إبلاغ العلم وودائع حقائق المعارف، فلا نزاع لأحد فيه، وأما ما ذكره من صحيح الترمذي فصحيح.
- 83 - الحافظ عز الدين عبد العزيز المعروف بابن فهد الهاشمي المكي الشافعي المتوفى 922، أشار إليه في أبيات له يمدح بها أمير المؤمنين عليه السلام وهي:
- ليث الحروب المدره الضرغام من * بحسامه جاب الدياجي والظلم
صهر الرسول أخوه باب علومه * أقضى الصحابة ذو الشمائل والشم
الزهد والورع الشديد شعاره * ودثاره العدل العميم مع الكرم
في جوده ما البحر؟ ما التيار؟ ما * كل السيول؟ وما الغواصي والديم؟

وله الشجاعة والشهامة والحياء * وكذا الفصاحة والبلاغة والحكم
ما عنتر ما غيره في البأس؟ ما * أسد الشرى معه إذ الحرب اصطلم؟
ما نجل ساعدة البليغ لديه؟ ما * سبحان إن نثر الكلام وإن نظم؟
حاز الفضائل كلها سبحان من * من فضله أعطاه ذاك من القدم
نصر الرسول وكم فداه؟ فياله * من نجل عم فضله للخلق عم

- كل أقر بفضله حقا وذا * أمر جلي في " علي " ما انبهم
فعليه مني ألف ألف تحية * وعلى الصحابة كلهم أهل الذمم
- 84 - الحافظ شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني المصري الشافعي المتوفى 923،
عد في " المواهب اللدنية " في أسماء النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم (مدينة العلم)
أخذا بالحديث كما قاله الزرقاني في شرحه 3 ص. 143.
- 85 - المولى جلال الدين محمد بن أسعد الدواني المتوفى 928، أوعز إليه في شرح
رسالة الزوراء.
- 86 - القاضي كمال الدين حسين بن معين المييدي المتوفى في أوائل القرن العاشر،
ذكره في شرح الديوان المنسوب إلى أمير المؤمنين عليه السلام محتجا به.
- 87 - الحاج عبد الوهاب بن محمد البخاري المتوفى 932، في تفسيره " الأنوري " عند
قوله تعالى: قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى. ذكره من طريق جابر نقلا عن
ابن المغازلي وأردفه بعدة من الفضائل ثم قال: أعلم يا هذا أن هذه الأحاديث وردت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم في علي رضي الله عنه.
- 88 - الحافظ الشيخ محمد بن يوسف الشامي المتوفى 942، ذكره في " سبل الهدى
والرشاد في سيرة خير العباد " وقال: الصواب إنه حديث حسن كما قال الحافظان العلائي
وابن حجر. إلخ.
- 89 - الشيخ أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكتاني المتوفى 863، ذكره في "
تنزيه الشريعة عن الأخبار الشنيعة " وأردفه بتصحيح الحاكم وتضعيف ابن الجوزي وتحسين
ابن حجر والعلائي إياه، ويظهر منه اختيار الأخير.
- 90 - شهاب الدين أحمد بن محمد ابن حجر الهيثمي المكي المتوفى 974، ذكره في "
الصواعق " ص 73، وفي شرح الهمزية للبوصيري (1) عند شرح قوله:

97 - أبو العصمة محمد معصوم بابا السمرقندي، ذكره في الفصل الثاني من رسالة " الفصول الأربعة " واحتج به على من طعن أبا بكر بغصب فذك، وأنكر بذلك شهادة أمير المؤمنين لفاطمة سلام الله عليهما بمكانته العلمية الثابتة بالحديث.

98 - الشيخ علي القاري الهروي الحنفي المتوفى 1014، في ذكره " المرقاة " شرح المشكاة.

99 - الحافظ الشيخ عبد الرؤف بن تاج العارفين المناوي الشافعي المتوفى 1031، ذكره في " فيض القدير " شرح الجامع الصغير 3: 46 وفي " التيسير " شرح الجامع الصغير وقال في الأول:

فإن المصطفى صلى الله عليه وسلم المدينة الجامعة لمعاني الديانات كلها، ولا بد للمدينة من باب، فأخبر أن بابها علي كرم الله وجهه، فمن أخذ طريقه دخل المدينة، ومن أخطأه أخطأ طريق الهدى، وقد شهد بالأعلمية الموافق والمخالف والمعادي والمخالف، خرج الكلاباذي أن رجلا سأل معاوية عن مسألة فقال: سل عليا هو أعلم مني، فقال: أريد جوابك. قال: ويحك كرهت رجلا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعزه بالعلم عزا. وقد كان أكابر الصحب يعترفون له بذلك، وكان عمر يسأله عما أشكل عليه، جاءه رجل فسأله فقال: ههنا علي فاسأله، فقال: أريد أن أسمع منك يا أمير المؤمنين! قال:

قم لا أقام الله رجلك. ومحي اسمه من الديوان

وصح عنه من طرق: أنه كان يتعوذ من قوم ليس هو فيهم حتى أمسكه عنده ولم ير له شيئا من البعوث لمشاورته في المشكل. وأخرج الحافظ عبد الملك بن سليمان قال ذكر لعطاء: أكان أحد من الصحب أفقه من علي؟ قال: لا والله. قال الحرالي: قد علم الأولون والآخرين أن فهم كتاب الله منحصر إلى علم علي ومن جهل ذلك فقد ضل عن الباب الذي من ورائه، يرفع الله عن القلوب الحجاب حتى يتحقق اليقين الذي لا يتغير بكشف الغطاء. هـ.

100 - المولى يعقوب اللاهوري، ذكره في " رسالة العقائد " وتكلم في دلالاته على أعلمية الإمام وأفضليته.

101 - الشيخ أحمد بن الفضل بن محمد باكتير المكي الشافعي المتوفى 1047 ذكره في كتابه " وسيلة المآل في عد مناقب الآل " نقلا عن أبي عمر صاحب الاستيعاب من دون أي غمز في السند والمتن والدلالة.

102 - الشيخ محمود بن محمد بن علي الشبخاني القادري، ذكره في تأليفه (الصراط

السوي في مناقب آل النبي) نقلا عن أحمد والترمذي بصورة إرسال المسلم ثم قال:

ولهذا كان ابن عباس يقول: من أتى العلم فليأت الباب وهو علي رضي الله عنه.

103 - عبد الحق الدهلوي المتوفى 1052، ذكره في اللغات في شرح المشكاة وحكى كلمات غير واحد من الحفاظ حول الحديث نفيا وإثباتا واختار ما ذهب إليه جمع من متأخري الحفاظ من القول بثبوته وحسنه، وعد أيضا في " مدارج النبوة " من أسماء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: مدينة العلم. أخذ بالحديث.

104 - السيد محمد بن السيد جلال بن حسن البخاري، ذكره في كتابه " تذكرة الأبرار " عند ذكر أمير المؤمنين ونص على صحته.

105 - الله ديا بن عبد الرحيم بن بينا حكيم الجشتي العثماني، ذكره في (سر الأقطاب " محتجا به مرسلا إياه إرسال المسلم.

106 - عبد الرحمن بن عبد الرسول بن القاسم الجشتي، ذكره في " مرآة الأسرار " عند ذكر مولانا أمير المؤمنين.

107 - شيخ بن علي بن محمد الخفري المتوفى 1063، في كتابه " كنز البراهين الكسبية ".

108 - الحافظ علي بن أحمد العزيزي الشافعي المتوفى 1070، ذكره في السراج المنير في شرح الجامع الصغير 2 ص 63، وحكى حسنه عن شيخه ولم يوعز إلى شيء مما يزيفه فقال: يؤخذ منه أنه ينبغي للعالم أن يخبر الناس بفضل من عرف فضله ليأخذوا عنه العلم.

109 - أبو الضياء نور الدين علي بن علي الشيراملي القاهري الشافعي المتوفى 1082، ذكره في حاشيته على المواهب اللدنية المسماة ب " تيسير المطالب السنية بكشف أسرار المواهب اللدنية " في شرح أسماء النبي صلى الله عليه وسلم في اسمه: مدينة العلم، فقال: والصواب أنه حديث حسن كما قاله العلائي وابن حجر.

110 - الشيخ تاج الدين السنبهلي، ذكره في " رسالة أشغال النقشبندية ".

111 - الشيخ إبراهيم بن الحسن الكردي الكوراني الشافعي المتوفى 1101، ذكره في " النبراس لكشف الالتباس الواقع في الأساس " نقلا عن البزار والطبراني

- عن جابر، ومن طريق الترمذي والحاكم عن علي عليه السلام من دون غمز في السند.
- 112 - الشيخ إسماعيل بن سليمان الكردي البصري، ذكره في كتابه " جلاء النظر في دفع شبهات ابن حجر " احتج به على من نسب الخطاء في الفتيا إلى أمير المؤمنين عليه السلام حكاه ابن حجر في الفتاوى الحديثية عن بعض معاصريه.
- 113 - الشيخ محمد بن عبد الرسول البرزنجي المدني المتوفى 1103، في رسالته " الاشاعة في أشراف الساعة ".
- 114 - الشيخ محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المالكي المتوفى 1122، ذكره في شرح " المواهب اللدنية " 3 ص 143 وحسنه.
- 115 - الشيخ سالم بن عبد الله بن سالم البصري الشافعي، ذكره في رسالته " الأمداد بمعرفة الاسناد " المؤلف سنة 1121.
- 116 - ميرزا محمد بن معتمد خان البدخشاني الحارثي، أخرجه في " نزل الأبرار بما صح من مناقب أهل البيت الأطهار " ص 27 نقلا عن البزار والعقيلي وابن عدي والطبراني والحاكم وأبي نعيم، والحديث عنده صحيح على شرط كتابه.
- 117 - الشيخ محمد صدر العالم، في " المعارج العلى في مناقب المرتضى " ذكره ما أفاده السيوطي في جمع الجوامع من صحة الحديث حريفا فيظهر منه اختياره صحته كالسيوطي.
- 118 - شاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي المتوفى 1176، ذكره في " قرة العينين " في عدة مواضع مرسلا إياه إرسال المسلم، وعده من فضائل أمير المؤمنين في كتابه " إزالة الخفاء ".
- 119 - الشيخ محمد بن سالم المصري الحنفي المتوفى 1181، في حاشيته على شرح الجامع الصغير للعزيمي 2 ص 63.
- 120 - الشيخ محمد بن محمد أمين السندي، عد في كتابه " دراسات اللبيب " المطبوع سنة 1284 في لاهور باب مدينة العلم من أسماء أمير المؤمنين أخذا بالحديث.

121 - الأمير محمد بن إسماعيل بن صلاح اليمني الصنعاني المتوفى 1182 ذكره في (الروضة الندية في شرح التحفة العلوية) وحكم بصحة الحديث تبعا على الحاكم

وابن جرير والسيوطي، وقال بعد نقل تصحيح المصححين وتحسين من حسنه: فظهر لك بطلان دعوى الواضح وصحة القول بالصحة كما اختاره السيوطي وهو قول الحاكم وابن جرير.

122 - الشيخ سليمان جمل، في " الفتوحات الأحمديّة بالمنح المحمديّة " ذكره مرسلًا إياه إرسال المسلم.

123 - المولى السيد قمر الدين الحسيني الاورنك آبادي المتوفى 1193 ذكره في " نور الكريمين " محتجا به متسالما عليه.

124 - شهاب الدين أحمد بن عبد القادر العجيلي الشافعي - أحد شعراء الغدير يأتي في شعراء القرن الثاني عشر - ذكره في كتابه " ذخيرة المآل في شرح عقد اللآل " في عدة مواضع كذكر الحديث الثابت الصحيح المتسالم عليه.

125 - الشيخ محمد بن علي الصبان المتوفى 1205، ذكره في " إسعاف الراغبين ص 156 - هامش نور الأبصار - نقلا عن البزار والطبراني والحاكم والعقيلي وابن عدي والترمذي، وصوب قول من حسنه خلافا لمن صححه أو زيفه.

126 - الشيخ محمد مبین بن محب الله السهالوي المتوفى 1225، إحتج به لعلم الإمام عليه السلام في كتابه " وسيلة النجاة " ثم قال. هذا الحديث صحيح على رأي الحاكم وقال ابن حجر: حسن. ولم يذكر شيئا من كلم الغمز فيه موميا إلى فسادها.

127 - القاضي ثناء الله پاني پتي المتوفى 1225، ذكره في غير موضع من كتابه " السيف المسلول " وذكر تصحيح الحاكم إياه وتضعيف من ضعفه واختيار ابن حجر حسنه ثم قال ما معناه: الصواب ما أختاره ابن حجر نظرا إلى السند، وأما نظرا إلى كثرة الشواهد فيمكننا الحكم بالصحة.

128 - عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي، ذكره في جواب سؤال سئل عنه (1) وفي رسالة كتبها في عقايد والده الشاه ولي الله.

129 - الشيخ جواد ساباط بن إبراهيم ساباط الساباطي الحنفي، ذكره في " البراهين الساباطية ".

130 - عمر بن أحمد الخريوتي الحنفي، في كتاب " عصيدة الشهدة في شرح قصيدة

(1) راجع الجزء الخامس من عبقات الأنوار ص 479.

البردة " قال في شرح قوله:

فاق النبيين في خلق وفي خلق * ولم يدانوه في علم ولا كرم

: إعلم أن بيان علمه ثابت بقوله تعالى: وعلمك ما لم تكن تعلم، ويقول عليه السلام أنا مدينة العلم. الحديث وغير ذلك.

131 - القاضي محمد بن علي الشوكاني الصنعاني المتوفى 1250، ذكره في " الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة " وحسنه.

132 - محمد رشيد الدين خان الدهلوي، في " إيضاح لطافة المقال ".

133 - جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد العلي القرشي المعروف بميرزا حسن علي اللكهنوي، عده من مناقب أمير المؤمنين في " تفريح الأحباب بمناقب الآل والأصحاب " واختار حسنه.

134 - نور الدين إسماعيل بن السليمان، ذكره في " الدر اليتيم " نقلا عن أبي نعيم والحاكم والخطيب من دون غمز فيه.

135 - ولي الله بن حبيب الله بن محب الله بن ملا أحمد عبد الحق السهاري اللكهنوي المتوفى 1270، عده من مناقب أمير المؤمنين في كتابه " مرآة المؤمنين " ثم قال ما معناه: والذي زادوا عليه في بعض الروايات من مناقب الصحابة موضوع مفترى على ما في الصواعق.

136 - شهاب الدين السيد محمود بن عبد الله الآلوسي البغدادي المتوفى 1270 في تفسيره " روح المعاني " يسمي عليا عليه السلام بباب مدينة العلم عند البحث عن رؤية اللوح في ج 27 ص 3 من الطبعة المنيرية.

137 - الشيخ سليمان بن إبراهيم الحسيني البلخي القندوزي المتوفى 1293 ذكره بطرق كثيرة في " ينابيع المودة " ص 65، 72، 73، 400، 419 نقلا عن جمع من الحفاظ والأعلام تنتهي إسنادهم إلى أمير المؤمنين، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وحذيفة بن اليمان، والحسن بن علي، وابن مسعود. وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر،

138 - الشيخ سلامة الله البدايوني، أسمى أمير المؤمنين عليه السلام في كتابه (معركة الآراء) بباب مدينة العلم أخذاً بالحديث.

الصفحة

17

139 - السيد أحمد زيني دحلال المكي الشافعي المتوفي 1304، في (الفتوحات الإسلامية) 2 ص. 510.

140 - المولوي حسن الزمان، ذكره في " القول المستحسن في فخر الحسن " وعده من المشهور الصحيح وقال: صححه جماعات من الأئمة وعد منها ابن معين، والخطيب، وابن جرير، والحاكم، والفيروز آبادي في النقد الصحيح. ثم قال:

واقصر على تحسينه العلائي والزركشي وابن حجر في أقوام آخر رداً على ابن الجوزي.

141 - الشيخ علي بن سليمان المغربي المالكي الشاذلي، ذكره في كتابه " نفع قوت المغتذي على صحيح الترمذي ".

142 - الشيخ عبد الغني أفندي الغنيمي، حكاه عنه سليم محمد أفندي في " قرة الأعيان " المطبوع في القسطنطينية سنة 1297.

143 - الشيخ محمد حبيب الله بن عبد الله اليوسفي المدني الشنقيطي المصري في " كفاية الطالب لمناقب علي بن أبي طالب " ص 48.

توجد كلمات كثير من هؤلاء الأعلام حول الحديث في الجزء الخامس من " عقبات الأنوار " لسيدنا العلم الحجة المجاهد الأكبر السيد مير حامد حسين الموسوي الالكهنوي المتوفى 1306.

الصفحة

18

صحة الحديث

نص غير واحد من هؤلاء الأعلام بصحة الحديث من حيث السند، وهناك جمع يظهر منهم اختيارها، وكثيرون من أوليائك يرون حسنه مصرحين بفساد الغمز فيه، وبطلان القول بضعفه، وممن صححه:

- 1 - الحافظ أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي المتوفى 233، نص على صحته كما ذكره الخطيب وأبو الحجاج المزي وابن حجر وغيرهم.
- 2 - أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى 310، صححه في تهذيب الآثار.
- 3 - أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى 405، صححه في المستدرک.
- 4 - الحافظ الخطيب البغدادي المتوفى 463، عده ممن صححه المولوي حسن زمان في القول المستحسن.
- 5 - الحافظ أبو محمد الحسن السمرقندي المتوفى 491، في بحر الأسانيد.
- 6 - مجد الدين الفيروز آبادي المتوفى 816، صححه في النقد الصحيح.
- 7 - الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى 911، صححه في جمع الجوامع كما مر.
- 8 - السيد محمد البخاري، نص على صحته في " تذكرة الأبرار ".
- 9 - الأمير محمد اليماني الصنعاني المتوفى 1182، صرح بصحته في " الروضة الندية ".
- 10 - المولوي حسن الزمان، عده من المشهور الصحيح في القول المستحسن. وممن يظهر منه اختيار صحته:
- 11 - أبو سالم محمد بن طلحة القرشي المتوفى 652.
- 12 - أبو المظفر يوسف بن قزاوغلي المتوفى 654.
- 13 - الحافظ صلاح الدين العلائي المتوفى 761.
- 15 - شمس الدين محمد الجزري المتوفى 833.
- 16 - شمس الدين محمد السخاوي المتوفى 902.

- 17 - فضل الله بن روزبهان الشيرازي.
- 18 - المتقي الهندي علي بن حسام الدين المتوفى 975.
- 19 - ميرزا محمد البدخشاني.
- 20 - ميرزا محمد صدر العالم.
- 21 - ثناء الله پاني پتي الهندي.

- 1 - عن الحرث وعاصم عن علي عليه السلام مرفوعاً: إن الله خلقني وعلياً من شجرة أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين ثمرتها، والشيعَةُ ورقها، فهل يخرج من الطيب إلا الطيب؟ وأنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها. وفي لفظ حذيفة عن علي عليه السلام: أنا مدينة العلم وعلي بابها، ولا تؤتى البيوت إلا من أبوابها. وفي لفظ آخر له عليه السلام: أنا مدينة العلم وأنت بابها، كذب من زعم أنه يصل إلى المدينة إلا من قبل الباب. وفي لفظ له عليه السلام: أنا مدينة العلم وأنت بابها، كذب من زعم أنه يدخل المدينة بغير الباب قال الله عز وجل: وأتوا البيوت من أبوابها. 2 - عن ابن عباس: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت بابهُ " الباب " وفي لفظ عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس: يا علي أنا مدينة العلم وأنت بابها، ولن تؤتى المدينة إلا من قبل الباب. 3 - عن جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية وهو أخذ بيد علي يقول: هذا أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره. مخذول من خذله، ثم مد بها صوته فقال: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب. وفي لفظ له: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب. وهناك أحاديث أخرى أخرجها الأعلام في تأليفهم القيمة تعاضد صحة هذا الحديث منها

- 1 - أنا دار الحكمة وعلي بابها (1).
 2 - أنا دار العلم وعلي بابها (2).
 3 - أنا ميزان العلم وعلي كفتاه (3).
 4 - أنا ميزان الحكمة وعلي لسانه (4).
 5 - أنا المدينة وأنت الباب، ولا يؤتى المدينة إلا من بابها (5).
 6 - في حديث فهو باب " مدينة " علمي (6) 7 - علي أخي ومني وأنا من علي فهو باب علمي ووصيي.
 8 - علي باب علمي ومبين لأمتي ما أرسلت به من بعدي (7).

9 - أنت باب علمي. قاله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام في حديث أخرجه. الخركوشي، و أبو نعيم، والديلمي، والخوارزمي، وأبو العلاء الهمداني، وأبو حامد الصالحات، وأبو عبد الله الكنجي، والسيد شهاب الدين صاحب توضيح الدلائل، والقندوزي.

10 - يا أم سلمة اشهدي واسمعي هذا علي أمير المؤمنين، وسيد المسلمين، و عيبة علمي " وعاء علمي " وبابي الذي أوتي منه.

أخرجه أبو نعيم، والخوارزمي في المناقب، والرافعي في التدوين، والكنجي في المناقب، والحموي في فرائد السمطين، وحسام الدين المحلي، وشهاب الدين في توضيح الدلائل، والشيخ محمد الحفني في شرح الجامع الصغير وقال في حاشية شرح العزيزي 2 ص 417: حديث العيبة أي: وعاء علمي الحافظ له، فإنه مدينة العلم ولذا كانت الصحابة تحتاج إليه في تلك المشكلات ولذا كان يسأله سيدنا معاوية في زمن الواقعة

- (1) أخرجه الترمذي في جامعه الصحيح 2 ص: 214، وأبو نعيم في حلية الأولياء 1 ص 64، والبخاري في مصابيح السنة 2 ص 275، وجمع آخر تربو عدتهم على ستين من الحفاظ وأئمة الحديث
- (2) أخرجه البخاري في مصابيح السنة كما ذكره الطبري في ذخائر العقبى ص 770 وآخرون
- (3) أخرجه الديلمي في فردوس الأخبار مسندا عن ابن عباس مرفوعا وتبعه جمع ونقلوه عنه كالعجلوني في كشف الخفاء 1 ص 204 وغيره.
- (4) ذكره الغزالي في الرسالة العقلية وحكاها عنه الميمني في شرح الديوان المنسوب إلى أمير المؤمنين.
- (5) أخرجه العاصمي أبو محمد في كتابه " زين الفتى في شرح سورة هل أنى ".
- (6) أخرجه الفقيه ابن المغازلي، وأبو المؤيد الخوارزمي، وذكره القندوزي في الينابيع ص 71
- (7) كنز العمال 6 ص 156، والقول الجلي في فضائل علي للسيوطي جعله الحديث الثامن و الثلثين من الكتاب.

عن المشكلات فيجيبه فتقول له جماعته: مالك تجيب عدونا؟ فيقول: أما يكفيكم أنه يحتاج إلينا؟ ووقع له فك مشكلات مع سيدنا عمر، فقال: ما أبقاني الله إلى أن أدرك قوما ليس فيهم أبو الحسن، أو كما قال، فقد طلب أن لا يعيش بعده، ثم ذكر قضايا منها حديث اللطم⁽¹⁾ وحديث قد أمر سيدنا عمر برجم زانية " يأتي بتمامه " فقال سيدنا عمر: لولا علي لهلك عمر.

وقال المناوي في فيض القدير 4 ص 356: علي عيبة علمي. أي: مظنة استقصاحي وخاصتي، وموضع سري، ومعدن نفائسي، والعيبة ما يحرز الرجل فيه نفائسه قال ابن دريد: وهذا من كلامه الموجز الذي لم يسبق ضرب المثل به في إرادة اختصاصه بأموره الباطنة

التي لا يطلع عليها أحد غيره، وذلك غاية في مدح علي، وقد كانت ضمائر أعدائه منطوية على اعتقاد تعظيمه، وفي شرح الهمزية: إن معاوية كان يرسل يسأل عليا عن المشكلات فيجيبه فقال أحد بنيهِ: تجيب عدوك؟ قال: أما يكفينا أن احتاجنا وسألنا؟.

11 - أنا مدينة الفقه وعلي بابها، ذكره أبو المظفر سبط ابن الجوزي في التذكرة ص 29: وأخرجه ابن بطة العكبري بإسناده عن سلمة بن كهيل عن عبد الرحمن عن علي، وأبو الحسن علي بن محمد الشهير بابن عراق في تنزيه الشريعة.

(1) أخرجه محب الدين الطبري في الرياض النضرة 2 ص 196، 197.

ما عشت أراك الدهر عجا

ما عساني أن أقول في مثقف يحسب نفسه فقيها من فقهاء الاسلام وبين يديه هذه الأحاديث وأمثالها الجمة من الصحاح والحسان المذكورة في الجزء الثالث صحيفة 95 - 100 وما أسلفناه هنا وهناك من كلمات الصحابة ومن إجماع الأمة الإسلامية جمعاء على وراثة أمير المؤمنين عليه السلام علم النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم فيصيح عن تلكم النصوص كلها، ويرى في الأمة من الصحابة وحتى اليوم من هو أعلم من أمير المؤمنين.

ما عساني أن أقول في رجل يؤلف كتابا من المخاريق والمخازي ويسميه (الوشيعية) غير مكترث لمغبة مساعته، ولا متحاش عن كشف سوءته؟ بل يتبجح ويتبجح عند قومه بالرد على الشيعة، ولم يدر المغفل أنه شوه سمعتهم، وسود صحيفة تاريخهم بتلك الوقعة بالوشيعية، غير شاعر بأن بحاثنة التنقيب سيميط الستر عن أكاذيبه وتقولاته، ويسمه بسمة العار، ووسمة الشنار.

قال: كان عمر أئمة الصحابة وأعلم الصحابة في زمنه على الإطلاق، وإنما كان أعرف الفقهاء بمواقع السنن والقرآن الكريم، وكان مدة عمره في جميع أموره يعمل بالكتاب والسنة، وكان يعرف مواقع السنن ويفهم معاني الكتاب. " ن ط ".

هذه الجمل الأربع التقطناها من سفاضة المعنونة ب " الخلافة الراشدة " من صحيفة " ون - ه س " ونحن لا ننكر لعمر بن الخطاب فقها ولا علما شأن كل مسلم عاصر النبي

الأعظم وعاشره إن لم يلهمه عنه الصفق بالاسواق، وإنا نود أن نعرفه - إن وسعنا - بما وصفه الرجل بعد ما عرف في الملاء بالخلافة الراشدة، ومن حملة ذلك العبء الثقيل: غير أن ما حفظته غصون الكتب والمعاجم لا يتفق مع هذه المزعمة، والتاريخ الصحيح يوجهنا إلى غير شطر ولى الرجل إليه وجهه، ويبعدنا عن محسبته بعد المشرقين، ويسمعنا قول الخليفة نفسه من وراء ستر رقيق: كل الناس أفقه من عمر حتى ربات الحجال (1) فنحن نقدم إلى رواد الحقيقة آثارا تعرف مهيع الطريق، وتعرب عن جليلة الحال.